

ظاهرة الفقر في محافظة اربد: الواقع وإمكانية

الحل

إعداد

أ.د محمد الطعمنة

مدير مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع

أ.د سعيد الحلاق

رئيس قسم الاقتصاد جامعة اليرموك

أ.د عبد العزيز الخزاعلة

رئيس قسم علم الاجتماع جامعة اليرموك

أ.د فؤاد نجيب الشيخ

أستاذ إدارة الأعمال جامعة اليرموك

أنجز هذا البحث بدعم من مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع

تموز 2008

المحتويات

الصفحة	المبحث
4	ملخص الدراسة
الفصل الأول: الإطار العام ومنهجية الدراسة	
8	1-1 مقدمة
10	2-1 أهمية الدراسة
12	3-1 أهداف الدراسة
13	4-1 منهجية الدراسة
13	1-4-1 تصميم الدراسة

13	2-4-1 مجتمع الدراسة
13	3-4-1 عينة الدراسة
15	4-4-1 طرق جمع البيانات
الفصل الثاني: ظاهرة الفقر: خلفية مفاهيمية	
18	1-2 تمهيد
18	2-2 مفهوم الفقر وأنواعه
21	3-2 أسباب الفقر
26	4-2 مراحل مواجهة الفقر (القياس والدراسة)
26	1-4-2 قياس الفقر (Poverty Measurement)
27	2-4-2 ملامح الفقر (Poverty Profile)
29	3-4-2 تقييم الفقر (Poverty Assessment)
29	4-4-2 مراقبة ورصد الفقر (Poverty Monitoring)
29	5-2 أساليب مكافحة الفقر
الفصل الثالث: واقع الفقر في الأردن	
32	1-3 مقدمة
33	2-3 سياسات الحد من الفقر في الأردن
47	3-3 أسباب الفقر في الأردن
الفصل الرابع: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية	
51	1-4 الخصائص الديمغرافية للأسر عينة الدراسة
53	2-4 العمالة (التشغيل) والسكن والصحة للأسر أفراد عينة الدراسة
66	3-4 واقع دخل الأسر عينة الدراسة وإنفاقها
74	4-4 الأسباب وراء حالة الفقر للأسر عينة الدراسة والحلول المقترحة من وجهة نظرهم
75	5-4 دور بعض الجهات العامة والخاصة في معالجة الفقر
الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات	
82	1-5 ملخص لأهم النتائج
85	2-5 التوصيات
الملاحق	
المصادر والمراجع	

ظاهرة الفقر في محافظة اربد: الواقع وإمكانية الحل

ملخص الدراسة

برزت التداعيات السلبية لمشكلة الفقر كإحدى المعوقات الأساسية لعملية التنمية على الصعيد الاقتصادي، بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مختلف المؤشرات الاجتماعية والمؤسسية للتنمية. لذلك احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة داخل البحث العلمي، وقد كانت أغلب اهتمامات الباحثين تنصب على معرفة المشاكل المترتبة أو الناتجة من ظاهرة الفقر مثل: المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية وتأثيرها على المجتمع، ومحاولة إيجاد حلول لهذه المشكلة.

وفيما يتعلق بالأردن فقد برزت الفقر كمشكلة تؤرق المجتمع بعد منتصف الثمانينات نتيجة لاختلال الأوضاع الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة ونسب الفقر، ولم يدخر الأردن جهداً في مكافحة الفقر باعتباره قضية وطنية لها أولوياتها، لدى شملت معظم الخطط والسياسات الرسمية على أساليب لمواجهة الفقر بهدف الحد منه.

وتهدف هذه الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف على واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة الفقراء في محافظة اربد، وذلك لمساعدة صانعي القرار في وضع الرؤية التنموية المستقبلية الملائمة، ورسم السياسات وتصميم التدخلات المناسبة التي يمكن من خلالها إخراج هذه الفئة من الحالة التي تعيشها.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح الميداني من خلال إعداد وتطوير مقابلات مهيكلة (Structured Interviews) كأداة رئيسية لجمع البيانات. حيث استهدفت هذه الدراسة (3000) من متقع من صندوق المعونة الوطنية في محافظة اربد، أمكن الوصول إلى (2693) منهم. ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً: الخصائص الديمغرافية للأسر عينة الدراسة:

● نسبة الأسر الفقيرة عينة الدراسة التي ترأسها امرأة بلغت 57.3% وهي أعلى من نسبة الأسر التي يرأسها رجل 42.7%.

● تدني نسبة أرباب الأسر من حملة الدرجة الجامعية، حيث بلغت نسبتهم (0.6%) من مجموع الأسر عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة أرباب الأسر من الأميين (52.4%).

● نسبة أرباب الأسر المتزوجين بلغت (44.9%). في حين كانت نسبة الأرملة منهم (31.4%). أما الطلاق والعزوبية، فقد ظهرت بنسبة (12.4%) و(11.4%) وعلى التوالي.

● معظم الأسر عينة الدراسة يتراوح عدد أفرادها ما بين (1-4) فرداً وبنسبة بلغت (69.3%).

ثانياً: العمالة (التشغيل) والسكن والصحة للأسر أفراد عينة الدراسة

● وجود نسبة عالية من أفراد الأسر عينة الدراسة لا يعملون، حيث بلغت (77.7%).

● (60.3%) من مجموع العاطلين عن العمل في الأسر عينة الدراسة لا يعملون لأسباب مبهمه وغير مصرح بها من قبلهم.

● عدد ضئيل جداً من هؤلاء الأفراد يمتلكون بعض المهارات والقدرات حيث بلغ عددهم (480) فرداً من مجموع الأفراد الذين لا يعملون.

● (86.8%) من أفراد عينة الدراسة لا يرغبون بفتح مشروع خاص في حالة إتاحة الفرصة أمامهم للحد من مشكلة الفقر التي يعانون منها، لمجموعة من الأسباب تم ذكرها بالتفصيل في هذه الدراسة.

● تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من الأسر عينة الدراسة تقطن في سكن من نوع "دار"، حيث بلغت نسبة هذه الأسر (89.9%)، وأن ما يزيد عن نصف الأسر عينة الدراسة بقليل تمتلك

مساكنها كملكية خاصة. كما أن نسبة الأسر التي تقطن في مسكن يحتوي على (3) غرف كانت (32.9%) من الأسر عينة الدراسة.

• كما تشير النتائج إلى أن غالبية الأسر عينة الدراسة تتلقى تأميناً صحياً من مصادر عدة، حيث بلغت نسبة الحاصلين على تأمين صحي (99.6%).

ثالثاً: واقع دخل الأسر عينة الدراسة وإنفاقها

- (63%) من الأسر عينة الدراسة تتلقى معونة تقل قيمتها عن 90 دينار أردني.
- غالبية أفراد عينة الدراسة وبنسبة (96.9%) لا تتلقى أي معونة أو دعم من أي جهة أخرى غير صندوق المعونة الوطنية.
- يرى (98.4%) من أفراد الأسر عينة الدراسة أن مقدار المعونة التي يتقاضونها من صندوق المعونة الوطنية غير كافية لسد احتياجاتهم. وتحتاج الأسر عينة الدراسة إلى مصدر دخل آخر يوفر لها بالمتوسط ما يقارب (97) دينار أردني لتتمكن من إعالة أفراد أسرتها.

رابعاً: الأسباب وراء حالة الفقر للأسر عينة الدراسة والحلول المقترحة لحلها من وجهة نظرهم

- يُرجع (82%) من الأسر عينة الدراسة السبب الرئيس لمشكلة الفقر التي يعانون منها إلى ارتفاع الأسعار مقارنة مع انخفاض دخولهم، إضافة إلى حالات الإعاقة والعجز التي يعاني منها بعضهم الأمر الذي يعني ضرورة رفع قيمة المعونة وربطها بخط الفقر للأسر ومعدل التضخم.
- يعتقد (93%) من الأسر عينة الدراسة أن السبيل الرئيس لتخليصهم من هذه المشكلة هو زيادة المبلغ المخصص لهم من صندوق المعونة الوطنية. ويرى (90%) منهم أن تخفيض الأسعار يسهم في تخليصهم من هذه المشكلة أيضاً.

خامساً: دور بعض الجهات العامة والخاصة في معالجة الفقر

- ترى غالبية الأسر عينة الدراسة وبنسبة بلغت (92%)، أن للحكومة دوراً مهماً في معالجة حالة الفقر التي يعيشونها، وهذا الدور يتمثل بشكل رئيس بتخفيض الأسعار وزيادة مقدار المعونة المخصص لهم.
- يرى (16%) من الأسر عينة الدراسة، أن للقطاع الخاص دوراً مهماً في المساهمة بحل مشكلة الفقر. حيث يتركز هذا الدور في توظيف العاطلين عن العمل، وتوفير فرص عمل لهم، وكذلك تقديم مساعدات مادية وعينية للفقراء. إضافة إلى فتح مشاريع استثمارية وخيرية ومصانع في المناطق الفقيرة.

• يعتقد (61%) من الأسر عينة الدراسة، أن دور الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ومؤسسات القطاع المدني في معالجة ظاهرة الفقر التي يعانونها يتمثل بتقديم مساعدات مادية وعينية لهم.

وفي ضوء النتائج السابقة خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي يمكن أن تسهم في الحد من مشكلة الفقر في محافظة اربد وعلاجها، حيث ركزت هذه التوصيات على العلاج من خلال برامج التمويل الميكروي، وتوطيد مجالات التعاون بين قطاعات المجتمع المختلفة.

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

1-1 مقدمة

على الرغم من الإنجازات البشرية والتطورات الهائلة في مجال العلوم والتكنولوجيا، تعتبر ظاهرة الفقر من المشكلات التي تنصدر قائمة المشكلات العالمية. حيث تشير التقديرات إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997) سواء أكان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء مع بعض التباينات في مظاهره وأثاره. وعليه فقد أدرك العالم أن الفقر - وما يمثله من تحديات على صعيد التنمية بمفهومها الشامل - مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد. وفي ضوء هذا الإدراك العالمي؛ جاء عقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام (1995) للعمل على مكافحة الفقر وإزالة أثاره وبتعاون دولي؛ بحيث تم وضع عدد من الخطط ذات النسق العالمي والدولي كمحاولة للقضاء على الفقر بثتى أنواعه.

واليوم، لم يعد الفقر يقتصر على مفهوم الحرمان المادي فقط، والذي يمكن معالجته من خلال النمو الاقتصادي، بل تدرج هذا المفهوم نحو نظرة أكثر شمولية على اعتبار الحرمان المادي مظهر أساسي للفقر، مضافاً إلى ذلك الاعتراف بوجود مظاهر أخرى للفقر متمثلة بعدم إمكانية الفرد من الوصول إلى موارد ومصادر معينة سواء أكانت صحية أو تعليمية، أو حتى معرفته بأبسط الحقوق والواجبات (باقر، 1996). فالأكثر فقراً - حسب هذا المنظور الجديد - لا يملكون القدرة على الحصول على الموارد والمصادر أو التدريب والتأهيل المناسبين لتمكينهم من

الانخراط في سوق العمل والحصول على الأجر المناسب لضمان عيش كريم، وخصوصاً في ضوء مجتمع تتحكم به اقتصاديات السوق. وعليه، فإن الفقر والتفاوت في الحصول على الخدمات الأساسية، وتباين الدخل تبعاً للمناطق الجغرافية والجنس على حدٍ سواء، يشكل عقبات رئيسية في مجال التنمية البشرية، وينطبق هذا على الدول النامية والمتخلفة، حيث يعيق الافتقار إلى خدمات الرعاية الأساسية للسكان من التمتع بمستويات العيش التي تسمح لهم باستغلال إمكانياتهم كاملة (الأجندة الوطنية، 2006: 126).

تضمنت وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن مؤتمر القمة الألفية للأمم المتحدة في أيلول عام (2000)، والتي وقعت عليها (189) دولة، ومنها الأردن، تحديات أساسية على العالم مواجهتها حتى عام (2015)، ويأتي في مقدمتها خفض نسب الفقر والمجاعة إلى النصف، وتطبيق التعليم الابتدائي على مستوى شامل وتعزيز المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي. ومنه تعكس "الأهداف الإنمائية للألفية" تطلعات الناس الأساسية لحياة أفضل من خلال سلسلة مختارة من الأهداف ذات الأرقام والأطر الزمنية المحددة (تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية، 2005، نقلاً عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي).

وفي ضوء الرؤية التنموية في الأردن وما جاء في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، فقد حقق الأردن إنجازات كبيرة في مجال محاربة الفقر والجوع من حيث السياسات والمؤسسات، هذا بالإضافة إلى الالتزام الحكومي باستمرار العمل على محاربة الفقر وظواهره، حيث تشير نتائج الدراسات منذ العام (1992) إلى تراجع حدة هذه المشكلة، وخاصة بين الفئات الأشد فقراً. حيث أشار تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية للعام (2005) إلى إمكانية تحقيق هدف تخفيض نسبة الفقر إلى النصف في الأردن بحلول عام (2015). ويضيف التقرير أنه بالإمكان تحقيق هذا الهدف قبل حلول عام 2015 في حال تم التعامل مع بعض التحديات، والتي من أبرزها تأثير الاقتصاد الأردني بعدم الاستقرار الأمني في المنطقة، ضعف التنسيق بين سياسات محاربة الفقر بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة على محاربة الفقر، وتقليل مركزية إدارة البرامج والمشاريع الحكومية، وتوفير قاعدة بيانات تفصيلية وعلى مستوى المحافظات حول مؤشرات ظاهرة الفقر. إلا أن المستجدات الأخيرة والتي تمثلت بارتفاع أسعار النفط عالمياً وبشكل غير مبرر، والتي ألفت بظلالها على ارتفاع أسعار المواد الغذائية بحيث أصبحت عبئاً على كاهل كافة فئات المجتمع الأردني، تجعل من إمكانية تحقيق هذا الهدف أمراً صعب المنال. وعليه، فإن محاربة الفقر لن تكون مجدية دون التعامل مع مسبباته بمنظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار تمكين الفقراء من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبلهم. وفي ضوء ذلك، قام مركز الملكة رانيا للدراسات وخدمة المجتمع في جامعة اليرموك بالتعاون مع

وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد هذه الدراسة من منطلق الاهتمام بقضية الفقر في الأردن، أخذين بعين الاعتبار تسليط الضوء على أبرز القضايا والمظاهر ذات العلاقة من خلال الاقتراب من واقع الفقراء وفهم وجهة نظرهم.

1-2 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من تناولها أهم المشكلات العالمية، وخصوصاً في المجتمعات النامية، وبخاصة تلك التي يعاني نموها الاقتصادي جرّاء نموها السكاني، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها. حيث يقول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه (لو كان الفقر رجلاً لقتلته) وهذا يدل على مدى ما يمثله الفقر من حالة اجتماعية سيئة يجب استئصالها بالكامل والبحث عن حلول لها.

وكما في باقي الدراسات السابقة، لن يكون اهتمام هذه الدراسة الخوض في جدلية من هو الفقير؟ وكيفية قياس الفقر؟. بل سيكون جل اهتمامها العمل على تقييم حالة الفقر بمعانيها المختلفة: المادية والصحية والسكنية والتعليمية والوظائفية (العمالة) بشكل عام، ومدى ملاءمة برامج الدعم الحكومي وغير الحكومي المقدمة لفئة الفقراء في المجتمع الأردني. وبما ان معظم الدراسات السابقة التي أجريت على ظاهرة الفقر كانت على مستوى المملكة بشكل عام، تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على ظاهرة الفقر في محافظة اربد بألويتها التسع، والتي قد يكون لها خصوصية عن غيرها من المحافظات، كما يمكن أن تكون هذه الدراسة أساساً لدراسات لاحقة في محافظات أخرى.

كما ستنفرد هذه الدراسة بتناول أهم مظاهر الفقر ألا وهو "فقر القدرات"؛ حيث أن امتلاك الفرد للمهارات والخبرات تعتبر من الضرورات اللازمة لتحركه باتجاه تحسين وضعه. وفقر القدرات مسبب للفقر ولكنه -وهذا هو الأهم- ينتج عنه (حسنين كشك، 1997). فالفرد الذي يصعب عليه الحصول على الإمكانيات اللازمة لاكتساب المهارات والخبرات والتي تساعده في الاندماج بصورة أفضل في المجتمع، سيكون عرضة للانضمام إلى دائرة الفقر والعوز عاجلاً أم آجلاً. وفي ضوء ذلك، تأتي هذه الدراسة للكشف عن واقع "فقر القدرات" في البيئة الأردنية كمظهر يسهم في تدمير الطاقات الإبداعية والإنتاجية للأفراد القادرين على العمل.

وتنفرد هذه الدراسة أيضاً من أنها اعتمدت على أداة مقابلة تم تصميمها لمقابلة الفقراء للتعرف على وجهة نظرهم واقتراح الحلول التي تمكن هؤلاء الفقراء من تجاوز حالة فقرهم ما أمكن.

وأخيراً، تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها اقتراح البدائل الموضوعية الملائمة التي يمكن أن تحد من المشكلة في ضوء الواقع الذي تعيشه الأسر ومن خلال عدة مداخل أبرزها دور

الأسر الفقيرة والحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، وهذا كله من وجهة نظر الأسر الفقيرة القاطنة في محافظة اربد.

3-1 أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف على واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة الفقراء في محافظة اربد، وذلك لمساعدة صانعي القرار في وضع الرؤية التنموية المستقبلية الملائمة ورسم السياسات وتصميم التدخلات المناسبة التي يمكن شأنها ان تأخذ بيد هذه الفئة من المجتمع. وعليه، يمكن أن نلخص أهم الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها بما يلي:
- 1- الحصول على بيانات حديثة حول الأحوال المعيشية للأسر الفقيرة في محافظة اربد.
 - 2- معرفة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للأسر الفقيرة في محافظة اربد.
 - 3- التعرف على خصائص المسكن وظروف السكن للأسر الفقيرة في محافظة اربد.
 - 4- التعرف على ابرز الجوانب المتعلقة بالتشغيل (العمالة) لأفراد للأسر الفقيرة في محافظة اربد.
 - 5- الحصول على بيانات حول مصادر دخل للأسر الفقيرة في محافظة اربد، وكيفية إعالة أفرادها.
 - 6- تقييم برامج الدعم المقدمة من صندوق المعونة الوطنية في الأردن.
 - 7- التعرف على أسباب الفقر للأسر الفقيرة في محافظة اربد، وكيفية حله من وجهة نظرهم.
 - 8- التعرف على وجهات نظر أفراد هذه الأسر حول ماهية الدور الذي يمكن تلعبه الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في معالجة حالة فقرهم.
 - 9- اقتراح الوسائل والبرامج التي من شأنها مساعدة تلك الفئة وإخراجها من دائرة الحاجة والعوز.

4-1 منهجية الدراسة

1-4-1 تصميم الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح الميداني، ومن خلال استخدام المقابلة المهيكلة (Structured Interview) كأداة رئيسية لجمع البيانات. وهذا المسح الميداني النوعي يجمع ما بين البيانات الكمية والبيانات النوعية، من خلال إشراك الأفراد في العملية البحثية من خلال اخذ انطباعاتهم وفهمهم ومعلوماتهم بخصوص أسباب الفقر وسبل معالجته، وذلك تحت اسم ما يعرف "المسح بالمشاركة".

2-4-1 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأسر القاطنة في محافظة اربد والمسجلة في صندوق المعونة الوطنية حتى العام 2008. والتي تتلقى حالياً دعماً سواء من المؤسسات الرسمية والغير رسمية على اختلاف أشكاله. وتم تحديد مجتمع الدراسة من خلال بيانات صندوق المعونة الوطنية، حيث بلغ عدد الأشخاص المنتفعين في محافظة اربد (17363) منتفعاً.

1-4-3 عينة الدراسة

بهدف تقليل الخطأ (الفرق بين القيمة المحسوبة على أساس العينة وقيمة معلمة المجتمع) تم اختيار عينة مقدره بـ (3000) مفردة منتشرة في قرى ومدن ومخيمات محافظة اربد موزعة على جميع الأولوية التي تتكون منها المحافظة. وتشمل على جميع أنواع الفئات التي تتلقى معونة من صندوق المعونة الوطنية كأحد أشكال الدعم.

تم استخدام طريقة العينة الطبقيّة والمنظمة في اختيار مفردات العينة من مجتمع الدراسة، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى تسعة ألوية وهي: اربد، الأغوار الشمالية، الرمثا، الوسطية، الطيبة، الكورة، بني عبيد، بني كنانة، والمزار الشمالي. وبعد تحديد حجم العينة والذي بلغ (3000) مفردة، تم تحديد حجم العينة المراد سحبها من كل لواء من خلال نسبة عدد المنتفعين في اللواء إلى العدد الإجمالي للمنتفعين في محافظة اربد. وبعد تحديد حجم العينة الخاص بكل لواء، فُسم كل لواء إلى عدد من المناطق، حيث حُدد حجم العينة المراد سحبها من كل منطقة من خلال نسبة عدد المنتفعين في المنطقة إلى العدد الإجمالي للمنتفعين في اللواء.

بعد استخدام العينة الطبقيّة في تحديد حجم العينة (تقسيم المحافظة إلى ألوية، اللواء إلى مناطق، والمناطق إلى فئات المعونة) تم استخدام طريقة العينة المنظمة لاختيار العينة وذلك على النحو التالي: بعد توزيع العينة على المناطق تم حساب نسبة العينة في كل منطقة من عدد المنتفعين وكانت في معظم المناطق تتراوح حول (25%)؛ لذلك تم تحديد الرقم (4) لاختيار العينة المنظمة (معكوس نسبة العينة)، واختيرت العينة بأخذ الأول من كل منطقة والخامس، والتاسع، وهكذا حتى الانتهاء من اختيار حجم العينة من هذه المنطقة، وهكذا لباقي المناطق.

1-4-4 طرق جمع البيانات

أ- وسائل جمع البيانات الثانوية

تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مراجعة الباحثين للأدبيات من كتب ودوريات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ب- وسائل جمع البيانات الأولية

لقد تم تطوير واستخدام أسلوب المقابلة المهيكله القائم على إجابة المبحوث عن مجموعة من الاسئلة والتي تم تطويرها من قبل الباحثين كوسيلة لجمع البيانات الأولية، حيث تم مقابلة جميع مفردات عينة الدراسة وطرح الاسئلة المقترحة عليهم وتدوين إجاباتهم. وقد اشتملت الاسئلة المقترحة على (45) فقرة (أنظر الملحق رقم (1)). وهدفت الفقرات من (1-5) إلى التعرف على الخصائص الديمغرافية لأفراد الأسر الفقيرة (الجنس، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة)، أما الفقرات من (6-15) فقد هدفت إلى كشف المجالات المتعلقة بعمالة هذه الأسر والواقع الصحي والسكني لها. في حين جاءت الفقرات (16-31) للتعرف على واقع دخل هذه الأسر الشهري وإنفاقها. أما الفقرات (32-33) فركزت اهتمامها على معرفة الأسباب الكامنة وراء حالة الفقر التي تعيشها الأسر عينة الدراسة، والحلول الممكنة لها وذلك من وجهة نظرهم. أما الفقرات (34-39) فقد جاءت للتعرف على الدور المنشود لكل من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة في المساهمة في حل مشكلة الفقر ومن وجهة نظر الأسر الفقيرة. أما الفقرات (40-44) فقد ارتبطت بالتعرف على واقع "فقر القدرات" للأسر عينة الدراسة. وأخيراً تم توجيه سؤال مفتوح حول طبيعة الطرق والوسائل المقترحة من قبل الفقير في عينة الدراسة للحد من مشكلة الفقر والبطالة في حالة كونه مسؤولاً.

ولقد تم التأكد من صدق المحتوى لأداة القياس، حيث تم عرضها بعد تطوير الشكل الأولي لها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وبعض المختصين في صندوق المعونة الوطنية للتأكد من تغطيتها لجوانب الموضوع الأساسية ووضوحها، وسلامة صياغتها ومحتوياتها. ثم عدلت أداة القياس بناءً على ملاحظاتهم في حذف بعض العبارات، وتعديل وإضافة عبارات جديدة، وإعادة صياغة بعض الفقرات، لتصبح أكثر وضوحاً وفهماً لدى الأسر عينة الدراسة، وأكثر صدقاً في قياس موضوع هذه الدراسة.

بعد ذلك، تم سحب كشف بأسماء المنتفعين الذين شملتهم العينة وبعناوينهم (بشكل سري ومكتوم للمحافظة على خصوصية الأشخاص المتلقين للمعونة) وتم إعداد خطة لطريقة الوصول لمفردات العينة (أنظر ملحق رقم (4))، وبعد اخذ الموافقات الضرورية لذلك (أنظر ملحق رقم (5))، تم الوصول إلى (3000) فرداً من أفراد عينة الدراسة ومقابلتهم كمحاولة للوصول لجميع مفردات عينة الدراسة، ولكن لأسباب اعتبرت كمحددات الدراسة، تم الوصول ومقابلة (2693) فرداً؛ أي بنسبة بلغت (89.8%) من حجم العينة الكلي. وهذه الأسباب هي:

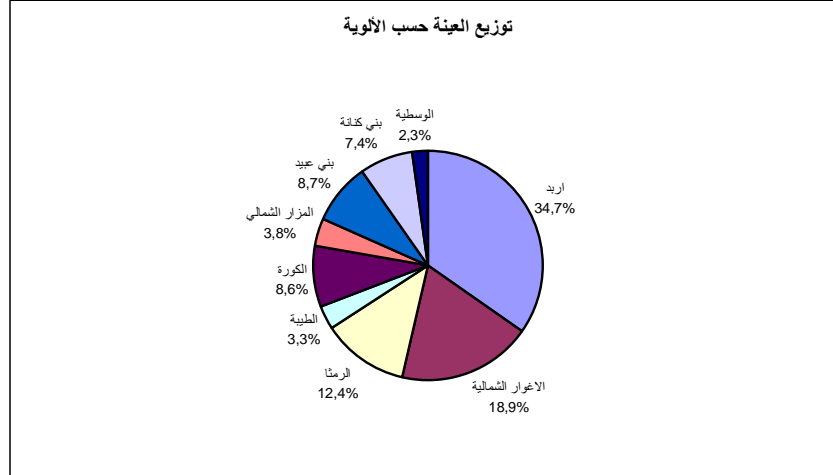
1. صعوبة الوصول إلى بعض المنتفعين، لعدم دقة العنوان في البيانات المتاحة، أو بسبب انتقال المنتفع من مكان سكنه المعنون إلى مكان آخر، أو بسبب الوفاة.
 2. عدم استجابة بعض المنتفعين ورفضهم الإجابة عن أسئلة الدراسة لاعتقادهم بأن هذه الدراسة سوف تستخدم لقطع المعونة، علما بأن أعضاء الفريق الميداني قد شرحوا لهم أن المعلومات ستعامل بسرية، وسوف تستخدم لغايات بحثية فقط.
- ويبين الجدول رقم (1-1) توزيع مجتمع وعينة الدراسة وعدد الاستبانات المسترجعة.

جدول رقم (1-1)
مجتمع وعينة الدراسة وعدد الاستبانات المسترجعة

نسبة الاسترجاع %	عدد الاستبانات المسترجعة	حجم العينة	عدد المنتفعين	اللواء
94.92	934	984	4556	قصة اربد
88.66	508	573	2653	الأغوار الشمالية
88.33	333	377	1745	الرمثا
90.91	90	99	457	الطيبة
85.93	232	270	1251	الكورة
90.18	101	112	519	المزار الشمالي
96.28	233	242	1122	بني عبيد
73.70	199	270	1245	بني كنانة
86.30	63	73	339	الوسطية
89.77	2693	3000	13887	المجموع

ويوضح الشكل التالي رقم (1-أ) توزيع العينة على الأولوية المختلفة التي تشملها محافظة اربد، حيث تم توزيعها حسب نسبة تمثيل كل لواء في مجتمع الدراسة.

الشكل رقم (1-أ)
توزيع العينة



الفصل الثاني

ظاهرة الفقر: خلفية مفاهيمية

1-2 تمهيد

يعرض الفصل الحالي نظرة شاملة لمفهوم الفقر وأنواعه ومسبباته، وكذلك المشكلات الناجمة عن تفاقمه. كما يتطرق هذا الفصل إلى المراحل ذات العلاقة بقياس وتقييم ورصد ظاهرة الفقر. وأخيراً التطرق إلى بعض الأساليب المتبعة في معالجة أو مكافحة هذه الظاهرة.

2-2 مفهوم الفقر وأنواعه

احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة في البحث العلمي، وقد كانت أغلب اهتمامات الباحثين منصبة على معرفة المشاكل المترتبة أو الناتجة من ظاهرة الفقر مثل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية وتأثيرها على المجتمع، ومحاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة.

ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، بحيث لا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أن هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر وإشباع الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، يمكن القول أن الفقر يشير إلى حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعاً، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها (الرفاعي، 2007).

أما من وجهة نظر علماء الاجتماع، فإن الفقر يعتبر ظاهرة نسبية موجودة في مختلف المجتمعات على كافة بقاع الأرض، حتى البلدان الغنية لا تخلو من وجود نسبي للفقر، وهنا قارن علماء الاجتماع ما يتحصل عليه أفراد الفئة الأقل حظاً في كل بلد مع باقي فئات المجتمع دون الالتفات إلى مستوى الدخل (الحديد والخطيب، 1995). إما الاقتصاديون فينظرون إلى ظاهرة الفقر بعدم مقدرة فئة معينة على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة (الخصاونة وآخرون، 1998).

ومن منظور التنمية البشرية الشاملة يتعدى مفهوم الفقر من الحرمان المادي إلى الحرمان من الفرص مثل العيش حياة أطول يتمتع بها المرء بالصحة والقدرة على الإبداع وبمستوى معيشي يكفل له الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين (شخاترة وآخرون، 2000). ويعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفقر بأنه ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، وتنتج عن خلل في مجالات معينة ترتبط بالدولة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة... فالفقراء يعانون من سوء التغذية وعدم الحصول على مسكن مناسب، ولا يتمتعون بالصحة والترفيه في ظل غياب الخدمات الاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997).

كما يرى البعض أن الفقر "هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان" (حداد، 1996: 1). أما الباحثان (Joyce & Alton, 1990) فيعرفان الفقر على أنه غياب القدرة للحصول على المتطلبات الأساسية والضرورية اللازمة للمحافظة على حدود العيش بالحد الأدنى، سواءً أكان ذلك مرتبطاً بالغذاء، أو بالماء أو الرعاية الصحية.

وتشير الموسوعة العربية العالمية إلى أن الفقر يعني العوز والحاجة، وأن الناس يصبحون فقراء إذا فقدوا الدخل أو المورد الذي يكفل لهم أدنى مستويات العيش، وأن درجة الفقر يحددها نسق القيم الاجتماعية السائد في المجتمع (الموسوعة العربية العالمية، 1996: 376).

وعليه، فإن الفقر لا يتعلق فقط بكونه حالة اقتصادية ينخفض فيها دخل وثروة الفرد، بحيث لا يستطيع الفرد من خلالها تأمين مستلزمات الحياة الضرورية، إنما يتعدى إلى المساس بجوانب وثيقة الصلة بحياة الفرد ومنها: مستوى التعليم، والصحة، والسكن، والعمل، وكذلك فقدان القدرة والكرامة.

وبشكل عام يمكن تعريف الفقير على أنه الشخص الذي لا يمتلك القدرة للوصول إلى إشباع الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية المادية كالطعام والسكن والملبس ووسائل التعليم والصحة. وحاجات غير مادية مثل حق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

وفي ضوء ذلك، تم تعريف الدول الفقيرة بأنها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية، وتوافر المياه النقية صحياً للاستهلاك البشري، والصرف الصحي، ومستوي الغذاء الصحي كماً أو نوعاً لكل أفراد المجتمع، ويضاف إلى ذلك معاناتها من تدهور واستنزاف مستمر لمواردها الطبيعية (Wekpedia: online).

وقد عرفت وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية الفقر المطلق بأنه تلك الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد أو الأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً والتي يمكن حصرها بحاجة المأوى والملابس والأحذية والتعليم والصحة وحاجة النقل والتي تبقى حياً وتحفظ كرامته الإنسانية. كما عرفت الفقر المدقع بأنه تلك الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد أو للأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للاحتياجات الغذائية التي تمكنه من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (شخاترة وآخرون، 2000).

وهكذا يصبح الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تظهر في أي مجتمع على مستويات وفي صور أشكال يمكن التعبير عنها من خلال مفهومين للفقر هما (كشك، 1997):

- **فقر الدخل:** والذي ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً واقتصادياً.

- **فقر القدرة:** والذي ينحرف إلى تدني مستوى قدرات الإنسان ومهاراته وخبراته إلى حد يمنع من المشاركة في عملية التنمية.

2-3 أسباب الفقر

بعد ما تطرقنا إلى مفهوم الفقر وأنواعه، وجب علينا البحث عن أبرز الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور ظاهرة الفقر. ومن أهم هذه الأسباب نذكر منها (كورتل، 2003):

1. **حجم الأسرة:** حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر بأتم معناه.

2. **التضخم:** يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن دائرة الفقراء.

3. **برامج التصحيح الهيكلي:** تعتبر برامج التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة في الدول النامية.

4. النزاعات الداخلية و الخارجية: كالحروب مثلا التي تساهم في عدم الاستقرار وما ينتج عنه من ضياع فرص العمل و ضياع الممتلكات وغيرها و بالتالي السير نحو الفقر.

5. سوء توزيع الدخل والثروات: إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض وإفقار البعض الآخر.

6. تدني المستوى التعليمي والبطالة: حيث أن تدني المستوى التعليمي لبعض فئات المجتمع وخاصة الشابة منها يقلل من مستويات انخراطهم الفاعل في سوق العمل، وبالتالي عدم القدرة على تحصيل الدخل اللازم لسد احتياجات ومتطلبات العيش الكريم. وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن هناك ما يزيد على (15) مليون عربي عاطل عن العمل، أي ما يعادل من (15-25%) من قوة العمل العربية. ويتوقع أن يتضخم هذا الرقم إلى (25) مليون في العام (2010)، وتُشير وقائع مؤتمر العمل العربي لمنظمة العمل العربية، في عام (2000)، إلى أن غالبية العاطلين عن العمل من الشباب.

7. الفساد والبيروقراطية: بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، فالفساد الإداري المثقل بموروثات البيروقراطية يُساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة؛ وقد رصد تقرير الفساد لعام 2005 الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية، أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال، تتمثل في أن (زرقون وآخرون، 2007):

- 1- الفساد يؤخر ويقلص الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية على المستوى الكوني، وأن خفضا متواضعا في الفساد سوف يعظم الاستثمارات في الاتصالات؛
- 2- الفساد يقلص النمو الذي يتم تخليقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية؛
- 3- الفساد يرفع تكلفة تشغيل المستوى المتوافر من خدمات البنية التحتية؛
- 4- الفساد يقلل نوعية ومستوى البنية التحتية، ويقلص القدرة على الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء.

أما عن أسباب الفقر في المنطقة العربية، فإلى جانب ما تم ذكره من أسباب هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى انتشار الفقر في الوطن العربي ومنها (العرب، 2006: 254-260، نقلاً عن مهيدات، 2007):

- 1- ضعف الكفاءات الإدارية والاقتصادية في العديد من البلدان العربية، من خلال عدم قدرتها على توظيف الموارد الهائلة، وغياب التعاون العربي في قضايا التشغيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- تعرض البلدان العربية لتحديات وتهديدات خارجية سواءً أكانت من قوى دولية أو إقليمية أو محلية، بحيث أدت هذه التحديات والتهديدات إلى تشجيع الصراعات الداخلية وأضعاف الحس بالولاء والانتماء الوطني والقومي وخلخلة التماسك العربي.

3- يعتبر حجم الأسرة العربية الكبير من الآليات الاجتماعية المحركة للفقير في الوطن العربي، وقد أدت هذه النظرة إلى حجم الأسرة في رفع معدلات النمو السكاني في الوطن العربي، حيث تسهم هذه المعدلات المرتفعة من النمو السكاني في زيادة أعداد القوى العاملة وإلى ضغوط متزايدة على الموارد، وإلى زيادة تكاليف توفير الخدمات الصحية والتعليمية.

5- إن للفساد بكافة أشكاله أثر بشكل كبيراً في نشوء وزيادة الفقر في الوطن العربي. فهو يؤثر على الفقراء من خلال زيادة تكلفة الخدمات العامة، ويحد من قدرة الفقراء في الحصول على المياه والتعليم والرعاية الصحية، ويعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة.

6- ظاهرتي "شبننة البطالة" (جعل البطالة ظاهرة شبابية)، و"شبيبة العمل" (جعل العمل ظاهرة للشباب أو الشيوخ)، حيث يتم التجديد لأشخاص في مواقعهم الوظيفية لسنوات طويلة بعد بلوغ سن المعاش وانتهاء العمر الافتراضي للعطاء، ويكون ذلك على حساب فئة الشباب الذين يبقون في انتظار فرصهم الوظيفية فيجعل الانتظار منهم فقراء ومحرومين.

7- ظاهرة (تأنيث الفقر) حيث ما تزال الفجوة بين المرأة والرجل في الوطن العربي واسعة رغم دخولها أسواق العمل إلى جانب الرجل، متخلفة عن الرجل سواءً على صعيد المشاركة في النشاط الاقتصادي، أو على صعيد الأجر وفرصها في الحصول على التعليم والخدمات الصحية الضرورية لتصبح أكثر فاعلية في المجتمع.

8- خصائص المعايير الاجتماعية والاستهلاكية للمجتمعات العربية (استهلاكية على حساب الإنتاجية) أدت إلى زيادة حدة الفقر.

وتعاني الكثير من المجتمعات من مشكلة الفقر نظراً لما تسببه هذه المشكلة من عناء ومشقة وبؤس على المستوى الفردي والأسري، ونظراً لما تخلقه في الوسط الاجتماعي من خلخلة في القيم والسلوك والانضباط بل والتماسك الاجتماعي. فبات من المؤكد أن هناك العديد من الآثار والمشاكل التي يسببها نقشي ظاهرة الفقر، والتي يمكن أن تقف عائقاً أمام عجلة التنمية والنمو، ومن هذه المشاكل والآثار ما يلي:

1- يقود الفقر الإنسان للتخلي عن الحقوق السياسية والممارسة الديمقراطية لمصلحة الوفاء باحتياجاته الأساسية، ويؤدي إلى ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي أي استبعاد الفئة الفقيرة من التيار العام للأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (أماريتا، 2004: 113).

- 4- يؤدي الفقر إلى تفتيت البنى والعلاقات الاجتماعية وانقراض العديد من المهن وانتقال الناس إلى مهن جديدة، ويؤدي إلى ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن، وهذا كله يقود إلى تدمير النسيج الاجتماعي وإلى اختلال في التوزيع السكاني الأمر الذي يؤثر سلباً على الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية وتوزيعها (قيره وآخرون، 2003: 85).
- 5- يؤثر الفقر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمعات، ويؤدي إلى المواجهة والعنف والحرمان من الأمن والتمتع بالاستقرار (جمال الدين، 2003: 37). وإلى القتل والسرقة وظهور مشاكل اجتماعية وسياسية خطيرة جداً من شأنها أن توقف التطور الحضاري للمجتمعات. كما يسهم في ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات، وقلة فرص التعلم. فالتفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة، يعتبر من أهم أسباب مشكلة الفقر، مما يدعو إلى اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكلاً وملبس.

2-4 مراحل مواجهة الفقر (القياس والدراسة)

يتناول هذا الجانب ابرز المراحل الأساسية لمواجهة الفقر، وذلك من خلال كيفية القياس، ودراسة وتحليل ملامحه وتقييمه ورصده. وعليه تتطلب دراسة وقياس ظاهرة الفقر المرور بالمرحلة التالية (باقر، 2007):

1. قياس الفقر (Poverty Measurement)
2. ملامح الفقر (Poverty Profile)
3. تقييم الفقر (Poverty Assessment)
4. مراقبة ورصد الفقر (Poverty Monitoring)

2-4-1 قياس الفقر (Poverty Measurement)

ومن أشهر أساليب قياس الفقر أسلوب خط الفقر، وأسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة. ويعتبر أسلوب خط الفقر الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي. ويعرف خط الفقر بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. ويستخدم خط الفقر لحساب مؤشرات الفقر الأخرى كنسبة الفقر (نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان)، وفجوة الفقر (مقدار

الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد)، وشدة الفقر (التفاوت الموجود بين الفقراء أنفسهم، ويساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية). أما أسلوب الحاجات الأساسية فيعتمد على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية للأسر الفقيرة، وذلك كبديل للقدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب الفقر. ويعتبر هذا الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي.

وتكمن أهمية بيانات ومقاييس الفقر في (باقر، 2007):

1. التوعية بقضية الفقر وكسب الدعم لمواجهتها.
2. التعرف على آثار سياسات الدولة والتأثيرات الخارجية والعوامل الأخرى على الفقر.
3. استطلاع الأوضاع قبل المباشرة بتنفيذ البرامج المتعلقة بالفقر.
4. رصد تطور الفقر وخاصة فيما يتعلق بآثار السياسات والبرامج المعمول بها للتخفيف من الفقر.
5. إعداد تقارير قياس وملاحم وتقييم الفقر وتقارير الأهداف التنموية للألفية وتقارير التنمية البشرية.

2-4-2 ملامح الفقر (Poverty Profile)

تعرف دراسة ملامح الفقر لدولة معينة بأنها وسيلة تحليلية لتلخيص المعلومات ذات العلاقة بالفقر فيها في محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية: من هم الفقراء؟ أين يعيشون؟ ما هي الخصائص الأساسية لفقرهم؟ (الحنيطي والطيب، 2005). وعليه، في هذه المرحلة يتم تناول بعض القضايا المتعلقة بملامح واقع الفقر، والتي تتناول عادةً إعداد تقرير خاص يتضمن الملامح التالية:

1. التوزيع الجغرافي للفقراء.
 2. خصائصهم الديموغرافية والتعليمية.
 3. أوضاعهم السكنية والصحية والتغذوية.
 4. أنشطتهم الاقتصادية ومصادر دخولهم.
 5. تأنيث الفقر أو تركزه ضمن فئات اجتماعية معينة.
- ويستخدم تقرير ملامح الفقر لتصميم واستهداف ومتابعة السياسات الاقتصادية المتعلقة بتخفيف حدة الفقر والبطالة، وتحديد طبيعة وحجم المعونة الاجتماعية والرواتب والأسعار والضرائب.

أما بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن تعريف الفقر يشتمل على أربعة مركبات وهي: دخل واستهلاك الأسرة، الرفاه الاجتماعي، التمكين، والبيئة المؤهلة. وعلى هذا فإن ملامح الفقر التي يوصي بها البرنامج المذكور تتضمن، إضافة إلى مركب الدخل، مركبات الرفاه الاجتماعي والتمكين والبيئة المؤهلة. ويقترح البرنامج المذكور أن تعد ملامح الفقر بثلاثة خطوات رئيسية. يتم في الخطوة الأولى منها تحليل المعلومات المتوفرة عن الفقر بهدف تحديد من هم الفقراء وأين يعيشون وما هي الخصائص الأساسية لفقيرهم ولماذا هم فقراء، وذلك حسب التقسيمات الملائمة كالتقسيم الجغرافي والتقسيم حسب نوع الجنس والتقسيم حسب الحضرة والريف. ويعمل في الخطوة الثانية على إقامة العلاقة السببية ما بين المعلومات المذكورة وأوضاع الدولة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. ويتم في الخطوة الثالثة تحديد الفقر، في المدى القصير وطويل الأمد، باستخدام المؤشرات المناسبة كالأجور ونسب التبادل التجاري ما بين الريف والحضر ومعدلات الوفيات للأطفال دون الخامسة والملكية وحق التصرف بالأرض وإمكانية الحصول على الموجودات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997).

3-4-2 تقييم الفقر (Poverty Assessment)

تشمل عملية تقييم الفقر لدولة ما عدة مدخلات أهمها (باقر، 2007):

- أ- تحليل منظومة السياسات وتحديد آثارها على الفقراء بما في ذلك الإنفاق العام لمعرفة مدى استفادة الفقراء منه واستكشاف سبل تطويره لتحسين مستويات معيشة الفقراء.
- ب- تحليل البنية المؤسسية: من حيث هيكلية تنفيذ البرامج التنموية، وإيصال الخدمات الأساسية، ونقاط الاختناق فيها.
- ج- فرص تمكين الفقراء: الكشف عن المعوقات التي تقف بوجه مشاركة الفقراء في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية الاقتصادية وحصولهم على الخدمات والقروض وامتلاكهم للأصول.

4-4-2 مراقبة ورصد الفقر (Poverty Monitoring)

وذلك من خلال متابعة آثار تطبيق السياسات والبرامج على الفقر وتشخيص الإجراءات التصحيحية المطلوبة للتعامل مع مواطن الخلل فيها ورفع كفاءة التطبيق، وكذلك تطوير البيانات ذات العلاقة بالفقر في ضوء معرفة ما يعترضها من تعارض وفجوات ونقص في الدقة والتفصيل.

2-5 أساليب مكافحة الفقر

إن مكافحة الفقر أمر يتطلب الجدية التامة والعمل الحثيث والمتواصل من كافة القائمين والمسؤولين عن أمن وسلامة الشعوب واستقرارها، وهو يبدأ بوضع السياسات الكفيلة بالقضاء عليه واستئصاله، ويتطلب أيضاً التعاون الجاد ما بين الدول والمنظمات الدولية والأهلية وتقديم العون من الدول الغنية للدول الفقيرة، هذا العون لا يكون هدفاً إلا بناء منظومة إنسانية تقدم ما هو أفضل للبشر، وتسعى باستمرار لاجتثاث الظواهر الاجتماعية التي تدمر الشعوب والمجتمعات، ولا ننسى أيضاً التعاون الفردي داخل المجتمعات المهمشة والفقيرة، بمعنى أن يتعاون الإنسان مع أخيه الإنسان داخل كل مجتمع بحيث يقدم الغني للفقير ما يحتاج إليه من عون، ونكون بذلك قد انطلقنا من قاعدة قوية في محاولة للتخلص من الفقر (مهيدات، 2007).

أن المعالجات الموجهة لمكافحة الفقر والحد من آثاره تأخذ بعداً رئيسياً وهو البيئة الداخلية للدولة. ويشمل على ثلاثة أساليب وهي: الأسلوب العلاجي، والأسلوب الوقائي، والأسلوب الجذري. وفيما يلي عرض موجز لهذه الأساليب الثلاثة (المصري، 2002):

1- الأسلوب العلاجي

وهو الأسلوب الذي يتم بموجبه معالجة الفقر عند ظهوره وتفشيهِ في المجتمع نتيجة أن الجهود التنموية ركزت على تحقيق النمو الاقتصادي دون إيلاء العناية اللازمة للبعد الاجتماعي.

2- الأسلوب الوقائي

وهو الأسلوب الذي يتم بموجبه تصميم الخطط التنموية لتأخذ بعين الاعتبار تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بشكل متوازن. أما السياسات والإجراءات اللازمة في هذه الحالة فتتلخص في شمول الخطط والسياسات التنموية على أهداف وسياسات وإجراءات ومشاريع تأخذ بالاعتبار بشكل متوازن متطلبات النمو الاقتصادي وحاجات المواطن المعيشية، مع التركيز على الفئات الأقل حظاً وذوي الدخل المحدود. وفي هذه الحالة يكون للسياسات وللإجراءات والمشاريع في المجالات الصحية والتعليمية والسكنية، وبخاصة تلك التي تهدف إلى خدمة ذوي الدخل المحدود، أهمية مشابهة للسياسات والإجراءات والمشاريع ذات الوزن الاقتصادي البحت من منظور شمولي، والتي غالباً ما تغفل حاجات الأقل حظاً والفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود.

3- الأسلوب الجذري

وهو أسلوب طويل المدى، لا يغني عن استخدام الأسلوبين الآخرين، بسبب متطلباته البشرية والفنية والزمنية. وبموجب هذا الأسلوب تتم معالجات جذرية في التشريعات والهياكل والمؤسسات والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يضمن حداً أعلى من العدالة

الاجتماعية، وتكافؤ الفرص والاستفادة المتكافئة والمتوازنة من المنافع والخدمات، ومحاربة الفساد ومصادر الدخل غير المشروعة، وحسن توزيع الثروة وإعادة توزيعها. كذلك تتضمن تطوير وزيادة فعالية المؤسسات القائمة والعاملة على تنظيم الفقراء، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل كافة شرائح المجتمع والقدرة على الوصول للموارد المالية المختلفة، وتبسيط الإجراءات الانتمانية التابعة لها.

الفصل الثالث

واقع الفقر في الأردن

1-3 مقدمة

برزت ظاهرة الفقر في الأردن كمشكلة تؤرق الاقتصاد الأردني بعد منتصف الثمانينات نتيجة لاختلال بعض الأوضاع الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة ونسب الفقر، ولم يدخر الأردن جهداً في مكافحة الفقر باعتباره قضية وطنية لها أولوياتها، لدى شملت معظم الخطط والسياسات الرسمية على أساليب لمواجهة الفقر بهدف الحد منه.

وللأردن "دليل فقر بشري" (HPI) ذو قيمة منديّة تبلغ نسبته (7.2%) ويعادل المرتبة السابعة بين (95) بلداً نامياً. وفي عام (2004) بلغ "دليل التنمية البشرية" (HDI) في الأردن (0.75) بما يعادل المرتبة التسعين بين (177) بلداً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2004). ويقاس هذا "الدليل" متوسط التقدم في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية (حياة طويلة وصحية؛ والحصول على التعليم؛ والعيش الكريم)، في حين يقاس "دليل الفقر البشري" الحرمان في هذه الأبعاد. وعليه، يتسم الفقر في الأردن بالعوز المالي وليس بالفقر البشري مقاساً بالأبعاد الثلاثة.

ولقد أدى الانهيار الاقتصادي في عام (1989)، إضافة إلى انهيار أسعار النفط في أواسط الثمانينات، وتدني نسبة تحويلات العاملين الأردنيين في البلدان النفطية، وانحسار الآمال وفشل التوقعات التي عُلقت على توقيع اتفاقية السلام في العام (1994)، وتدهور المساعدات العربية الرسمية إلى حدوث نمواً اقتصادياً سالباً في أواخر الثمانينات. وبسبب حرب الخليج في عام (1990) خسر الأردن أسواقه التصديرية حين توقفت التجارة مع بلدان الخليج والعراق. وفي عام (1991)، تبنت الحكومة سلسلة من السياسات والبرامج الاقتصادية الإصلاحية، التي رمت إلى تخفيض عجز الموازنة من (17.9%) في العام (1991) إلى (3.6%) في العام (1998). وبالرغم من ذلك، ظلَّ عجز الموازنة على حاله دون تغيير عند حدود 17.2% في العام 2004، على الرغم من انخفاضه مرةً في أواخر التسعينات. ولقد أثرت سياسة خفض العجز على الأفراد من ذوي الدخل المتدني والمتوسط، مما أدّى فيما بعد إلى تزايد حدة الفقر والبطالة. وخلال عامي (1992) و(1993) بدأ الوضع الاقتصادي بالتحسن نتيجة الاستثمارات التي وظّفها الأردنيون العائدون من الخليج. وفي حين يبقى الأردن يعاني من أعباء الدين الثقيلة، إلا أنه تجاوز أو فاق معظم أهداف الهيكلية البنوية التي وضعها صندوق النقد الدولي، وباتت عملته (الدينار) مستقرة منذ العام (1989).

2-3 سياسات الحد من الفقر في الأردن

للقضاء على ظاهرة الفقر في الأردن أو التخفيف من وطأتها، قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة بإجراء المسوحات الاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك بهدف التعرف على واقع الحال لهذه الظاهرة، ومعرفة حجمها وخصائص المتضررين منها. وقد استخدمت الإحصاءات الناجمة عن تلك المسوحات في ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان الأردن لرسم السياسات التنموية العملية المناسبة لمعالجة مشكلة الفقر. فقد أجرت الحكومة الأردنية والمؤسسات غير الرسمية العديد من الدراسات حول موضوع الفقر في الأردن، ويعرض الجزء التالي من الدراسة ملخص حول هذه الدراسات:

1- دراسة جيوب الفقر في الأردن (1987)

كلفت وزارة التنمية الاجتماعية في عام (1987) لجنة فنية لدراسة جيوب الفقر في الأردن، واستهدفت هذه الدراسة تحديد نسبة الفقراء في المجتمع الأردني وجيوب الفقر وتعيين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الفقيرة.

ولقد بينت الدراسة أن هناك تفاوتاً في خطي الفقر المدقع والمطلق بين المحافظات نتيجة للاختلاف في حجم الأسرة، والنمط الاستهلاكي ومعدل الأسعار والدخول. وقد قدرت الدراسة خط الفقر المدقع بـ (40.5) ديناراً أردنياً في الشهر لمتوسط الأسرة. كما قدرت الدراسة خط الفقر المطلق بـ (89) ديناراً أردنياً في الشهر، وأن نسبة الأسر التي تقع دون مستوى هذا الخط بلغت (18.7%) من إجمالي الأسر. وأن نسبة الأسر التي تقع دون مستوى خط الفقر المدقع بلغت (1.5%) من إجمالي الأسر الأردنية (الصقور وآخرون، 1989).

دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية 1989

أجريت هذه الدراسة بتكليف من وزارة التنمية الاجتماعية عام (1989)، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأسرة كوحدة تحليل، من خلال مسح لنفقات ودخل الأسرة عام (1987/1986) وقد خلصت الدراسة إلى تقدير خط الفقر المدقع بما قيمته (40.5) ديناراً أردنياً للأسرة، وخط الفقر المطلق بما قيمته (86) ديناراً أردنياً للأسرة.

قدرت نسبة الأسر تحت خط الفقر المدقع (1.5%)، والأسر تحت خط الفقر المطلق بحوالي (18.7%) من إجمالي الأسر في المملكة. كذلك أظهرت الدراسة أن هنالك تفاوتاً في

خطي الفقر المدقع والمطلق بين المحافظات؛ نتيجة للاختلاف في حجم الأسرة والنمط الاستهلاكي ومعدل الأسعار والدخول (وزارة التنمية الاجتماعية، 1989).

2- دراسة الفقر: الواقع والخصائص (1993)

أجريت هذه الدراسة بهدف تقييم آثار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي منذ عام (1989) وعودة المغتربين الأردنيين من دول الخليج عام (1990) على واقع وخصائص الفقر.

استخدمت هذه الدراسة بيانات الإنفاق لمسح نفقات ودخل الأسرة لعام (1992) وبيانات الدخل لمسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر لعام (1991) لتقدير خطي الفقر المدقع والمطلق للأسرة، ومؤشرات نسبة الفقر، ولتحديد خصائص الفقراء. وقد خلصت هذه الدراسة التي قام بإعدادها لجنة فنية خاصة إلى ما يلي (وزارة التنمية الاجتماعية، 1993):

أ- قدر خط الفقر المدقع بما قيمته (60) ديناراً أردنياً للأسرة، وخط الفقر المطلق بما قيمته (119) ديناراً أردنياً للأسرة شهرياً.

ب- قدرت نسبة الأسر تحت خط الفقر المدقع بحوالي (6.6%)، والأسر تحت خط الفقر المطلق بحوالي (21.3%) من إجمالي الأسر في المملكة.

ت- بلغ متوسط حجم الأسرة الفقيرة (9) أفراد، مقابل (6.4) فرداً للأسر على مستوى المملكة.

ث- نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة بلغت (7%) مقابل ما نسبته (6.3%) للأسر غير الفقيرة.

3- دراسة تقييم الفقر للمملكة الأردنية الهاشمية (1994)

أجرى فريق من البنك الدولي عام (1993) دراسة شاملة بهدف تقييم وضع الفقراء وتقدير خطوط الفقر وخصائص الفقراء في الأردن. واستخدمت الدراسة بيانات مسوحات نفقات ودخل الأسرة لعام (1992)، ومسوحات الفقر والبطالة والعائدين لعام (1991) ودراسات الفقر السابقة بالتقييم، وقد اعتمدت الدراسة الفرد كأساس لاحتساب خطي الفقر مخالفة بذلك الدراسات السابقة.

قدرت الدراسة خط الفقر المطلق لعام (1992) بما قيمته (261) ديناراً أردنياً للفرد سنوياً، كما قدرت نسبة الفقر بحوالي (15%) من السكان، كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الفقر ومستوى التعليم للفرد. هذا وقد أشارت دراسة البنك الدولي إلى أن (6%) من مجموع الفقراء هم من العاطلين عن العمل. وفي ضوء هذه النتيجة تم الإشارة إلى أن السبب الرئيسي للفقر في واقع البيئة الأردنية هو "تدني الأجور وليس البطالة" (البنك الدولي، 1994).

4- دراسة قياس الفقر في الأردن (2000)

أجريت هذه الدراسة بالتعاون ما بين وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الإحصاءات العامة بهدف إعادة تقدير خطي الفقر المطلق والمدقع ونسب الفقر وخصائص الفقراء في الأردن.

تم احتساب مؤشرات الفقر في هذه الدراسة بطريقة النمط الغذائي الفعلي باستخدام نتائج مسحي نفقات ودخل الأسرة لسنتي (1992) و(1997). ولقد خلصت الدراسة وفقاً لمسح نفقات ودخل الأسرة لعام (1997) إلى أن مقدار خط الفقر المطلق (468) ديناراً أردنياً للفرد سنوياً، وان خط الفقر المدقع يصل إلى (223) ديناراً أردنياً للفرد سنوياً ((وزارة التنمية الاجتماعية، 2000).

5- تقرير محاربة الفقر في الأردن (2001)

أجريت هذه الدراسة من قبل البنك الدولي عام (2001)، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الفرد كوحدة تحليل، من خلال مسح نفقات ودخل الأسرة لعام (1997). وقد خلصت الدراسة إلى أن خط الفقر المطلق للفرد كانت قيمته (313.5) ديناراً أردنياً للفرد سنوياً. وأن نسبة الفقر بلغت (11.7%) من السكان. كما أشارت الدراسة إلى أن نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة (12.6%) مقابل ما نسبته (14.5%) للأسر التي يرأسها رجل. في حين ارتفع معدل البطالة بين أفراد الأسر الفقيرة ليقدر بحوالي (26.3%) (البنك الدولي، 2000).

6- دراسة تقييم الفقر في الأردن (2004)

قام بهذه الدراسة فريق وطني من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة التنمية الاجتماعية، وصندوق المعونة الوطنية، ودائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع فريق من البنك الدولي في العام (2004). واعتمدت الدراسة على الفرد كوحدة تحليل، وباستخدام بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعامي (2003/2002). حيث قدرت الدراسة خط الفقر المطلق بما قيمته (392) ديناراً أردنياً للفرد سنوياً، وان نسبة الفقراء على مستوى المملكة بلغت (14.2%) من حجم السكان. كما أشارت الدراسة إلى تفاوت خط الفقر بين المحافظات، وقدرت الدراسة فجوة الفقر بحوالي (65) مليون دينار أردني سنوياً، أي ما نسبته (1%) من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بمحافظة اربد، بينت الدراسة أن نسب الفقر انخفضت من (26%) للعام (1997) إلى (13.8%) عام (2002)، وكانت نسب الفقر في المحافظة حسب الأولوية على النحو المبين في الجدول رقم (1-3).

جدول رقم (1-3)
نسب الفقر في محافظة اربد موزعة حسب اللواء للعام 2004

اللواء	النسبة المئوية للفقر %	اللواء	النسبة المئوية للفقر %
قصبية اربد	10.5	الكورة	18.5
الوسطية	10.3	بني كنانة	9.6
بني عبيد	11.9	الرمثا	14.8
المزار الشمالي	25.4	الشونة الشمالية	23.9
الطيبة	12.6	النسبة المئوية العامة للفقر = 15.28%	

المصدر: بركات الشناق، برنامج (الأسر المنتجة) الممول من وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة تقييمية للمشاريع في محافظة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2007.

7- تقرير الفقر في الأردن (2005)

وقامت بإعداد هذا التقرير دائرة الإحصاءات العامة في العام (2006)، بالاعتماد على الفرد كوحدة تحليل، ومن خلال مسح نفقات ودخل الأسرة عام (2005). وكان من أهم نتائج هذا التقرير: تقدير خط الفقر المطلق بما قيمته (504) ديناراً أردنياً للفرد سنوياً، والى إن نسبة الفقر بلغت (14.7%) من حجم السكان (دائرة الإحصاءات العامة، 2006).

ولم يتوقف دور الدولة عند اقتراح الحلول لمشكلة الفقر فحسب، بل تعداه إلى اتخاذ الإجراءات العملية المؤدية لهذه الحلول. فقد قامت الدولة باستحداث ست مؤسسات حكومية لتمويل المشاريع الصغيرة والميكروية (صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، بنك الإنماء الصناعي (صندوق الحرفين)، ووزارة التنمية الاجتماعية (برنامج الأسر المنتجة، وصناديق الائتمان المحلية) (صندوق التنمية والتشغيل، 2006). كما أوعزت الحكومة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي للبحث عن مصادر التمويل وعقد الاتفاقيات مع تلك المصادر، وهيئات الأجواء لإنشاء الهيئات التنموية الأهلية، مثل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ومؤسسة نور الحسين، ومؤسسة نهر الأردن. كذلك منحت التراخيص للمنظمات الخيرية الأهلية مثل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، ووفرت التسهيلات للمنظمات الدولية مثل الأنروا، واليونيسيف، والفاو، والاسكوا، وللجمعيات الخيرية العربية والأجنبية، مثل مؤسسة الشرق الأدنى، ومؤسسة إنقاذ الطفل، وأدرا، وكير، وكونراد اديناور، والإغاثة الإسلامية (رطوط، 2007).

وفي العام (2002)، أطلقت الحكومة الأردنية الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر، وتتضمنت مشروعات وبرامج حكومية كصندوق المساعدة الوطني لمعالجة خفض الفقر،

وصندوق التنمية والعمالة، وحمزة الضمان الاجتماعي ونظام تنمية المحافظات. ولا ترمي هذه البرامج إلى تعزيز وضع السكان الاقتصادي فحسب، بل إلى تحسين تنميتهم الاجتماعية أيضاً. ويعمل اليوم في الأردن ما يزيد عن الخمسون هيئة ومؤسسة ووحدة حكومية أو تطوعية في مجال مكافحة الفقر والبطالة، وتقدم هذه المؤسسات مجموعة من البرامج الرئيسية أهمها: برنامج تقديم المعونة للفقراء، وبرنامج الحصول على الخدمة الصحية، وبرنامج حمزة الأمان الاجتماعي، وشبكة الحماية الاجتماعية.

أولاً: برنامج تقديم المعونة للفقراء: يتضمن هذا البرنامج المعونات والمساعدات النقدية الشهرية والعينية وتشارك في هذا البرنامج المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومن بين هذه المؤسسات: صندوق المعونة الوطنية والذي يعتبر من أنجح الوسائل التي لجأت إليها الحكومة لمحاربة جيوب الفقر، وصندوق الزكاة والاتحاد العام للجمعيات الخيرية، إضافة إلى جمعيات ومؤسسات أخرى كلجان الزكاة (شخاترة وآخرون 2000).

ثانياً: برنامج الحصول على الخدمات الصحية: يقوم هذا البرنامج على تقديم العون الصحي من خلال وزارة الصحة والخدمات الطبية الأخرى التابعة للقطاع العام.

ثالثاً: حمزة الأمان الاجتماعي: بناء على ورقة العمل التي قدمها البنك الدولي للحكومة الأردنية. أعلنت الحكومة الأردنية عن عزمها على إعداد وتطبيق برنامج جديد يعتمد في إستراتيجيته على مسارين متلازمين يهدف الأول إلى تخفيف حد الفقر من خلال برنامج محدد. أما الثاني فيهدف إلى تطوير قطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا والمعلومات وصيانة البنى التحتية وتطويرها وزيادة التشغيل وتحسين نوعية الإدارة العامة الاقتصادية (وزارة التخطيط، 1996). وقد اعتمدت الحكومة لتحقيق هذه الإستراتيجية على مسارين متلازمين هما: تقليل جيوب الفقر في المدى القصير، وزيادة الإنتاجية الاجتماعية بهدف القضاء على مسببات الفقر. وفيما يلي شرح مفصل لهذين المسارين.

أ- **تقليل جيوب الفقر في المدى القصير من خلال ما يلي:**

- 1- إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية، وذلك لتوسيع مظلته ومراجعة المعايير المطبقة بهدف استيعاب الفقراء المستحقين وغير المنتفعين وتنفيذ برامج الدخل التكميلي لأسر الفقيرة من خلال سد الفجوة بين ما يتوفر من الدخل للأسر الفقيرة وخط الفقر المطلق.
- 2- توفير البنية التحتية للمناطق الفقيرة لضمان رفع المستوى المعيشي للأفراد والأسر التي تسكن في هذه المناطق من خلال توفير السكن المناسب والمدارس والمراكز الصحية وإعادة تأهيل المياه وشبكة الصرف الصحي في هذه المناطق.

3- تمويل المشاريع الصغيرة لزيادة إنتاجية الفقراء من خلال توفير الخدمات المالية والفنية التي تساعدهم في إنشاء مشاريع مولدة للدخل.

وتقوم هذه الإستراتيجية على ثلاثة عناصر رئيسية (اشتوي، 2000):

• التخفيف من وطأة الفقر الواقع على بعض الشرائح الاجتماعية مع تأمين مستوى معيشة مقبول لها.

• إيجاد فرص عمل للفقراء القادرين على العمل بصورة تكفل لهم الحياة الكريمة.

• التصدي لمسببات الفقر في الأمدن المتوسط والطويل.

وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية على مجموعة من المعايير التي تم الاستناد إليها في

تصميم كل مسار (صيام، 2007):

• ضرورة تحقيق آثار إيجابية سريعة على الفئات الاجتماعية المستهدفة.

• أن تكون تكاليف التنفيذ معقولة بحيث لا تؤدي إلى زيادة العبء على الميزانية.

• سهولة تطبيق هذه البرامج على أرض الواقع.

• ضمان صفة الاستدامة والاستمرارية لجميع مكونات الحزمة الاجتماعية.

وقد اشتملت الإستراتيجية على أربعة مسارات هي:

• إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية.

• تنفيذ برنامج لتطوير البنى التحتية في المناطق الأقل حظاً.

• تمويل المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً.

• تدريب الفقراء وذلك بإنشاء صندوق تمويل التدريب للفقراء لمساعدتهم على الانخراط في

أعمال إنتاجية مفيدة لهم ولمجتمعهم، من خلال تقديم الحوافز للشركات الوطنية التي تقوم

بتدريب وتشغيل الفقراء.

ب- زيادة الإنتاجية الاجتماعية بهدف القضاء على مسببات الفقر من خلال ما يلي:

أ- تعميق البرامج الوطنية المعمول بها حالياً للنهوض بقطاعات الصحة والتعليم

والمعلومات والتكنولوجيا.

ب- صيانة البنية التحتية وتطويرها.

ت- زيادة التشغيل .

ث- تحسين نوعية الإدارة العامة والاقتصادية.

ج- إنشاء صندوق لتمويل تدريب وتشغيل الفقراء

رابعاً: شبكة الحماية الاجتماعية في الأردن

تعد شبكة الحماية الاجتماعية في الأردن من بين أكثر الشبكات تطوراً في الأردن وتهدف إلى الحد من الفقر وإثارة السلبية من خلال البرامج المتعددة التي تقدمها للفقراء. وانطلاقاً من الدور البارز الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصادية للفرد ومن ثم المجتمع، فقد أدركت المملكة الأردنية ضرورة تشجيع وإنشاء مؤسسات وصناديق متخصصة تسعى لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة، بهدف توفير كافة السبل الممكنة لتطوير وتنويع الخدمات والقدرات التي تقدمها، وتوسيع قاعدة الفئات المستفيدة، وزيادة عدد المستفيدين من هذه المشروعات. حيث بلغ عدد مؤسسات التمويل حتى عام (2006) في المملكة (12) شركة خاصة وهيئة ومؤسسة غير حكومية، وبلغ عدد الأشخاص المستفيدين من خدمات هذه المؤسسات (200000) شخصاً، وبنسبة سداد وصلت إلى (95%) من القروض المقدمة. واستطاع الأردن من خلال أربع مؤسسات عاملة في هذا المجال بالتعاون مع الحكومة الأمريكية تقديم قروض وصلت قيمتها إلى (30) مليون دينار أردني. كما بلغت قيمة القروض التي قدمها صندوق التنمية والتشغيل الأردني (77) مليون دينار أردني من عام (1991) وحتى العام (2006)، مول من خلالها (131) مشروعاً وطنياً. كما وأنشئت في المملكة الأردنية الهاشمية وبدعم من جلالة الملكة رانيا العبد الله صناديقاً متخصصة لدعم المرأة منها صندوق إقراض المرأة تحت مظلة مؤسسة إنقاذ الطفل قدمت من خلالها 114 قرصاً وصلت قيمتها المالية 30 مليون دينار (صندوق التنمية والتشغيل، 2006).

ولقد كشف تقرير الألفية الإنمائي لعام (2008)، والذي أصدره البنك الدولي عن تحقيق الأردن إنجازات كبيرة في مجال محاربة الفقر والجوع من حيث السياسات والمؤسسات، هذا بالإضافة إلى الالتزام الحكومي باستمرار العمل على محاربة الفقر وظواهره، حيث تشير نتائج الدراسات منذ عام (1992) على تراجع حدة هذه المشكلة، وخاصة بين الفئات الأشد فقراً. مما يشير إلى إمكانية تحقيق هدف تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام (2015). غير أنه بالإمكان تحقيق هذا الهدف قبل حلول عام (2015) في حال تم التعامل مع بعض التحديات، والتي من أبرزها تأثير الاقتصاد الأردني بعدم الاستقرار الأمني في المنطقة، ضعف التنسيق بين سياسات محاربة الفقر بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة على محاربة الفقر، وتقليل مركزية إدارة البرامج والمشاريع الحكومية، وتوفير قاعدة بيانات تفصيلية وعلى مستوى المحافظات حول مؤشرات ظاهرة الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008).

ويعد معدل مشاركة الشباب الأردني الاقتصادية منخفضة وفقاً لتقرير الاتجاهات العالمية لاستخدام الشباب (2006) الصادر عن منظمة العمل الدولية مقارنة مع المعدل العالمي الذي وصل إلى (54.9%) لسنة (2005)، ووفقاً لهذا التقرير فإن تقديرات الأمم المتحدة للفقراء الشباب تصل إلى نحو (160) مليون شاب لا يحصلون على الغذاء الكافي، وأن نحو (6.2) مليون شاب يعيشون بأقل من دولارين يومياً (اشتوي، 2008).

ولقد أوصت دراسة اجتماعية لاشتوي (2008) حول "مكافحة الفقر والبطالة عند الشباب الأردني من منظور السياسات الاجتماعية" بإفراد أجزاء خاصة في استراتيجية مكافحة الفقر والبطالة لفئة الشباب، وتضمن دراسات الفقر والبطالة بيانات تفصيلية خاصة بهم. وطالبت الدراسة ببحث وتطوير برامج سوق العمل الإيجابية للشباب كتشجيع تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة وجمعيات تعاونية، أو من خلال توزيع الأراضي الأميرية القابلة للاستصلاح، وتطوير برامج تنمية المهارات.

وأشارت الدراسة إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية للشباب في الأردن بلغت حدود (28%) للعام (2005)، وهذه النسبة منخفضة مقارنة مع الذكور؛ إذ تبلغ لدى الإناث (8.7%) مقابل (44.7%) لدى الذكور. وتشير الدراسة إلى أن معدلات المشاركة الاقتصادية منخفضة في الأعمار (15-19) سنة، وتصل إلى (12.1%) ((22.7%) للذكور مقابل (0.9%) للإناث) وترتفع في الأعمار (20-24) سنة حيث تصل إلى نحو (45.1%) ((69.5%) للذكور مقابل (18%) للإناث). واعتبرت الدراسة التعليم أحد العوامل الرئيسة في انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للشباب في الأردن؛ لوجود أعداد كبيرة من الطلبة في هذه الأعمار من الملحقين بالتعليم، وتحديدًا في مستوى التعليم الثانوي، وكليات المجتمع والجامعة.

كما ويشير التقرير السنوي لمسح البطالة والعمالة لسنة (2005) إلى أن معدل البطالة في الأردن بلغ (14.8%) ((12.8%) للذكور مقابل (25.8%) للإناث) حيث تتركز البطالة في فئات الأعمار الصغيرة، حيث يصل إلى (38.8%) في الفئة العمرية (15-19) سنة، وإلى (28.7%) في الفئة العمرية (20-24) سنة؛ أي أن البطالة تتركز في فئة أعمار الشباب.

أما بالنسبة لتوزيع البطالة حسب المستوى التعليمي والمحافظات، فإن نسبة الجامعيين الباحثين عن عمل تتركز بشكل كبير في محافظتي عمان ومادبا، إذ بلغت (23%) من إجمالي الباحثين في كل منهما. في حين سجلت محافظة العقبة أدنى نسبة جامعيين باحثين عن عمل فيها، حيث بلغت هذه النسبة (4.2%). ويتوزع الشباب المتطلون عن العمل في محافظات العاصمة والزرقاء واربد، وتشكل نسبتهم نحو (66%) من إجمالي المتطلين عن العمل لسنة (2003)، إلا أن الملفت للنظر أن معدلات البطالة لدى الإناث في محافظات الزرقاء واربد والمفرق وجرش

وعجلون والطبيلة ومعان والعقبة اقل منها لدى الذكور مقارنة مع محافظة العاصمة، التي تزيد فيها معدلات البطالة لدى الإناث على الذكور، وقد يعزى ذلك إلى وجود المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) في العديد من المحافظات، وإقبال الفتيات في هذه المرحلة العمرية للعمل فيها. كما وتفتح المحافظات الريفية المجال للفتيات العمل بالقطاع الزراعي وتربية الماشية، والأعمال الخاصة بالمنتجات الحيوانية.

وضمن إطار برنامج الحكومة للتشغيل ومكافحة الفقر والابتعاد عن المعونات قامت وزارة التنمية بوضع هيكلية لهيئة التكافل الاجتماعي ومعايير للجمعيات الخيرية لزيادة فعالية المشاريع الصغيرة في تخفيف الفقر. هذا وقد حثت العديد من المؤسسات التي تمنح قروض للمشاريع الصغيرة والمنتجة الفقراء على الاستفادة من برامجها، في وقت يختلف فيه خبراء حول "نجاعة" هذه المشاريع في القضاء على آفة الفقر.

ولقد ورد في تقرير مشروع تحسين الفرص للنساء في الحياة الاقتصادية للعام (2006)، أن مدير عام صندوق التنمية والتشغيل علي الغزاوي يرى أن للمشاريع الصغيرة والمنتجة دوراً كبيراً وهاماً في مكافحة آفة الفقر والبطالة، عازياً ذلك إلى عدم ارتفاع تكلفة إقامة هذه المشاريع التي يوفر الواحد منها فرصتي عمل على الأقل، وكذلك سهولة تجهيزها. وأشار إلى أن الأرقام الرسمية تؤكد أن (90%) من المؤسسات في المملكة تدرج ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل بها (60%) من القوى العاملة الأردنية. الأمر الذي يدل على أهميتها ونجاحها في توفير فرص عمل (تقرير مشروع تحسين الفرص للنساء، 2006).

ولقد ورد في جريدة الرأي بتاريخ (2006/8/24)- وفي إطار تحويل المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية إلى منتجين- أن صندوق التنمية والتشغيل عقد أخيراً اتفاقية مع المعونة الوطنية على منح المستفيدين من المعونة النقدية قروضا يلتزم خلالها صندوق المعونة بكفالة المقترض، والقيام بسداد القرض عن طريق خصم الدفعات الشهرية من المعونة النقدية التي يقدمها صندوق المعونة للمقترض، ليصبحوا أفراداً منتجين بدلاً من اعتمادهم على المعونات التي يتلقونها.

وكانت كشفت دراسة رسمية أعدتها وزارة التنمية الاجتماعية عن "إخفاق" برامج مشاريع الدخل في المملكة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في مكافحة الفقر والبطالة لضعف تأثيرها الإيجابي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكافة الأسر المستفيدة منها وللمجتمعات المحلية التي نفذت فيها.

وأوضحت الدراسة أن السبب الرئيس لهذا الضعف يتمثل في الخصائص الاقتصادية الإدارية لهذه المشاريع، موصية بالتوقف عن الاستمرار في تنفيذ برامج هذه المشاريع والبحث

عن بدائل أكثر إيجابية، فضلاً عن تشكيل فريق وطني متخصص من الخبراء المحليين لوضع استراتيجية لبرامج الإقراض التنموية. ودعت الدراسة إلى إنشاء قاعدة بيانات متخصصة بهذه البرامج للتخلص من أكبر قدر من البيروقراطية التي ساهمت في تدني مستوى دقة البيانات المتداولة وصدقها فضلاً عن مساهمتها في تبسيط إجراءات تنفيذ برامج الإقراض التنموي. وعليه يبذل الأردن جهوداً متميزة في مكافحة الفقر من أجل أردن أقوى، وتحت الشعار أعلاه أصدرت الحكومة الأردنية مؤخراً وثيقة "برنامج عمل الحكومة للتشغيل ومكافحة الفقر (2007/2006)". حيث جاء في هذه الوثيقة أن معظم البرامج الموجهة للتشغيل ومكافحة الفقر لم تحقق النتائج المرجوة. وعليه، اشتملت الوثيقة عدداً من السياسات لتقليص حجم مشكلتي الفقر والبطالة، أهمها تحفيز الإقبال على العمل اليدوي والحرفي، ورفع مستوى التعليم المهني الأساسي ونوعية المهارات المكتسبة والموائمة بين مخرجات نظام التعليم الأكاديمي والمهني ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي، بالإضافة إلى رفع معدل إنتاجية العامل الأردني، وتقليص التفاوت في توزيع مكتسبات التنمية بين مختلف محافظات المملكة. كما وتهتم الوثيقة بتوفير فرص عمل لمنتهعي المعونة القادرين على العمل من خلال مشروع التدريب والتشغيل الوطني. وسيتم دعم الطلبة من صناديق دعم الطالب الفقير بدلاً من صندوق المعونة الوطنية. كما تم رفع سقف المعونة الشهرية إلى (33) ديناراً أردنياً للفرد الواحد شهرياً، بحيث لا يتجاوز مقدارها الإجمالي شهرياً عن (165) ديناراً أردنياً مهما بلغ عدد أفراد الأسرة.

3-3 أسباب الفقر في الأردن

للفقر في الأردن أسباب كثيرة، إلا أن أغلب الدراسات ما زالت تشير إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة للفقر في الأردن، ومن بين ذلك (صيام، 2007):

أ- ارتفاع نسبة النمو السكاني: على الرغم من وجود آثار إيجابية لزيادة النمو السكاني إلا أن البعض يعتبر أن لزيادة النمو السكاني أثر في ارتفاع نسبة الفقر وذلك نتيجة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات المختلفة.

ب- انخفاض الإنتاجية: ما زالت المعاناة من تدني الإنتاجية مستمرة ويعود ذلك إلى عدم قدرة الفقير الوصول إلى الموارد الإنتاجية والحصول على القروض، وبالتالي عدم الاستفادة بشكل كافي من الخدمات الاجتماعية وعدم تمكن الفقير من المشاركة الفعلية في العملية الإنتاجية وذلك لانخفاض المستوى التعليمي للفقير وعدم حصوله على التدريب والتأهيل المناسب.

ج- التوزيع غير العادل للدخل والثروة: هناك فجوة كبيرة في توزيع الدخل بين المواطنين وتزيد هذه الفجوة من سنة لأخرى، حتى باتت الطبقة الوسطى تبدو وكأنها تتلاشى.

د- تباطؤ النمو الاقتصادي: أثبتت عدة دراسات أن ظاهرة الفقر تنتج بشكل كبير عن انخفاض مستوى الدخل والأجور، ولذلك كان لابد من رفع كفاءة مدخلات الإنتاج وتدريب العمالة لرفع مستوى الأجور والحد من الفقر. ويجب أن يترافق ذلك مع تطوير سياسات اقتصادية تعمل على إعادة توزيع الدخل بطريقة تقلل من التفاوت بين فئات المجتمع.

وهناك أسباب أخرى لانتشار ظاهرة الفقر في الأردن كإهمال القطاع الزراعي، وعدم دعم الإنتاج الزراعي وحل مشاكله التسويقية، نظراً لأن نسبة كبيرة من السكان يعتمدون على الإنتاج الزراعي كدخل أساسي لهم، كما أن لعدم كفاية عمليه برامج العون الاجتماعي أثر على انتشار ظاهرة الفقر في الأردن، فعلى الرغم من وجود العديد من مؤسسات شبكة العون والمنظمات غير الحكومية إلا أن أعمال هذه المؤسسات غير كفوءة وغير نشيطة (وزارة التنمية الاجتماعية، 1997، نقلاً عن صيام، 2007). وحسب المصري (2002) يمكن تصنيف مسببات الفقر في الأردن إلى ثلاث مجموعات من العوامل والمؤثرات التي تتفاوت في الوزن والأثر من مرحلة زمنية لمرحلة زمنية أخرى، ومن منطقة جغرافية أو فئة سكانية إلى منطقة أو فئة أخرى. وهذه المجموعات هي العوامل الداخلية (المحلية) والعوامل الإقليمية والعوامل الدولية. ويبين الجدول رقم (2-3) ابرز هذه العوامل والمؤثرات.

جدول رقم (2-3)
مسببات الفقر في الأردن

العوامل الداخلية (المحلية)	العوامل الإقليمية
ديموغرافية لم تتجاوز نسبة النمو الاقتصادي بشكل ملموس نسبة النمو السكاني منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن في الأردن.	النزاعات الإقليمية
اقتصادية ضيق قاعدة الاقتصاد الأردني من حيث محدودية الموارد الطبيعية وشح المياه وضالة حجم الأراضي الزراعية وانخفاض الصادرات.	النزوح القسري
إدارية وتنظيمية ومنها تشكل العمالة الوافدة حوالي ربع حجم قوة العمل الأردنية، وتشكل المرأة حوالي 15% فقط من قوة العمل في الأردن، وضعف فاعلية المؤسسات التنظيمية المختلفة القائمة حالياً بتنظيم الفقراء.	انخفاض حجم المعونات العربية
أدت النزاعات الإقليمية، وفي مقدمتها حرب الخليج، إلى تداعيات اقتصادية وتقليص فرص العمل في الأسواق للمواطن الأردني الباحث عن عمل، مع مرافق ذلك من تقليص حجم التحويلات المالية لعاملين في الخارج.	تعثر التكتلات الاقتصادية العربية
تشير التقديرات إلى أن ثلث النمو السكاني تقريباً في الأردن كان نتيجة التهجير والنزوح القسري منذ أكثر من نصف قرن.	
تراجعت المعونات العربية للأردن تراجعاً كبيراً خلال العقد الماضي، بعد أن كانت هذه المعونات تشكل مصدراً له وزنه في الموازنات الحكومية.	
على الرغم من إنشاء منظمة عربية لإغراض الوحدة الاقتصادية منذ الخمسينات من القرن العشرين، إلا أن الانجازات في هذا المجال كانت متواضعة.	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (المصري، تشخيص الفقر في الأردن، 2002).

ولقد توصلت الدراسات التي أجريت في الأردن أن سبب الفقر في الأردن يعود إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، والفساد السياسي والإداري، وتنامي معدل الزيادة السكانية، وتقلص الموارد الاقتصادية، وإعادة الهيكلة، ورفع الأسعار، وتقليص الرعاية الاجتماعية للفرد والمجتمع، وسوء توزيع الدخل، وتوجه الدولة إلى الاقتراض من البنوك المحلية والدولية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الدين الخارجي وبالتالي العجز عن مواجهة مدفوعات ذلك الدين (مريان، 2000)، وإن انخفاض الطلب على العمالة الأردنية في الخارج، وكذلك تقلص تحويلات الأردنيين في الخارج، وتراجع المنح والمساعدات المالية الخارجية للأردن، وانخفاض معدلات الاستثمار، وتدهور التجارة الخارجية، وأوضاع المنطقة السياسية، زاد من مشكلة الفقر في الأردن (الشخاترة، 1998)، وكذلك تبعية الاقتصاد الأردني للاقتصادات الأجنبية، وقبوله لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ودورانه في فلك الرأسمالية العالمية أدى إلى زيادة وتفاقم مشكلة الفقر وإلقاء أعباء لا تطاق على فئات المجتمع وشرائه وأفراده (الصقور وآخرون، 1989).

ولقد أجمعت الدراسات المختلفة على مجموعة من التحديات التي تواجه جهود مكافحة الفقر، كان من أبرزها:

- ضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة في هذا المجال.
- الحاجة إلى معلومات دقيقة ومحدثة باستمرار حول الفقر في الأردن.
- وجود خلل في آليات الاستهداف في بعض البرامج.
- ضعف الموائمة بين مخرجات النظم التعليمية والتدريبية واحتياجات سوق العمل.

الفصل الرابع

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الفصل عرض وتحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسة الميدانية والتي تتناول ظاهرة الفقر والبطالة في محافظة اربد، حيث يبدأ الفصل بتقديم وصف لبعض الخصائص الديمغرافية للأسر عينة الدراسة، يليه تحليل لبعض القضايا المرتبطة بالعمالة، والسكن، والتأمين الصحي لهذه الأسر. كما يتطرق هذا الفصل إلى تحليل بعضاً من أشكال الدعم من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على اختلاف أشكالها والمقدم لهذه الأسر خلال هذا العام. أما أسباب فقر هذه الأسر والحل الممكن لهذه الظاهرة فقد تم تناوله وتحليله من وجهة نظر الأسر عينة الدراسة. وأخيراً، تم محاولة التعرف على ابرز الأدوار التي يمكن أن تلعبه كل من الحكومة والقطاع الخاص وغيرها في معالجة الفقر والبطالة.

1-4 الخصائص الديمغرافية للأسر عينة الدراسة

يبين الجدول رقم (1-4)، وصف لبعض الخصائص الديمغرافية لأرباب الأسر عينة الدراسة والمتمثلة في: الجنس، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة.

جدول رقم (1-4)

توزيع الأسر عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة الديمغرافية

حجم العينة	النسبة %	التكرار	المتغيرات الديمغرافية	
2629	42.7	1123	ذكر	الجنس
	57.3	1506	أنثى	
2681	52.4	1405	أمي	المستوى التعليمي
	20.7	555	ابتدائي	
	15	401	إعدادي	
	9.8	264	ثانوي	
	1.5	39	كلية مجتمع	
	0.6	17	جامعي	
	11.4	303	أعزب	الحالة الاجتماعية

2664	44.9	1195	متزوج	لرب الأسرة
	31.4	836	أرمل	
	12.4	330	مطلق	
2681	30.7	824	فرد واحد فقط	عدد أفراد الأسرة
	38.6	1033	2-4 أفراد	
	21.4	575	5-7 أفراد	
	9.3	249	يزيد عن 7 أفراد	

تشير نتائج الجدول رقم (1-4) إلى أن نسبة الذكور كرب للأسر عينة الدراسة قد بلغت (42.7%) في حين بلغت نسبة الإناث (57.3%). وهذا يشير إلى أن نسبة الأسر الفقيرة عينة الدراسة التي ترأسها امرأة أعلى من نسبة الأسر التي يرأسها رجل.

وفيما يتعلق بتوزيع الأسر عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، فيشير الجدول رقم (1-4) إلى أن ما نسبته (52.4%) من أرباب الأسر عينة الدراسة هم أميون. في حين بلغت نسبة أرباب الأسر عينة الدراسة الذين لا يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية (20.7%). أما أرباب الأسر من المرحلة الإعدادية كمستوى تعليمي بلغت نسبتهم (15%). في حين كانت نسبتهم من المرحلة الثانوية (9.8%). أما أرباب الأسر من حملة درجة دبلوم مجتمع فقد بلغت نسبتهم (1.5%)، في حين تددت نسبة أرباب الأسر من حملة الدرجة الجامعية حيث بلغت (0.6%). وبديل هذا التوزيع على تدني المستوى التعليمي لأرباب الأسر عينة الدراسة بشكل ملحوظ وواضح.

كما وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1-4) إلى أن (1195) رب أسرة متزوج وبنسبة بلغت (44.9%). في حين كانت نسبة الأرمل منهم (31.4%). أما الطلاق والعزوبية فقد ظهرت بنسبة (12.4%) و(11.4%) وعلى التوالي. ويكشف هذا التوزيع وجود نسبة لا بأس بها في تفشي ظاهرة الطلاق والعزوبية في الأسر الفقيرة عينة الدراسة.

أما عن توزيع الأسر عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة، فتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1-4) إلى أن معظم الأسر عينة الدراسة يتراوح عدد أفرادها ما بين (1-4) فرداً وبنسبة بلغت (69.3%)، في حين كانت نسبة الأسر التي يعادل أو يزيد عدد أفرادها عن (5) أفراد (30.7%). وتشير هذه النتائج إلى أن معظم الأسر عينة الدراسة تدرك المخاطر المترتبة على زيادة حجم الأسرة في زيادة حدة الفقر والعوز، وعليه لجأت بالفطرة والمنطق إلى تحديد نسبي لنسلها.

2-4 العمالة (التشغيل) والسكن والصحة للأسر أفراد عينة الدراسة

يبين الجدول رقم (2-4)، (3-4)، (4-4) وصف لبعض المظاهر الحياتية كالعمالة (التشغيل)، والسكن، والصحة للأسر عينة الدراسة والقاطنة في محافظة اربد.

أولاً: العمالة والتشغيل

يبين الجدول رقم (2-4) وصفاً لبعض مظاهر العمالة والتشغيل للأسر عينة الدراسة والقاطنة في مدينة اربد من حيث عدد الأفراد القادرين والراغبين في العمل، وعدد الأفراد العاطلين عن العمل بسبب الإعاقة والعجز.

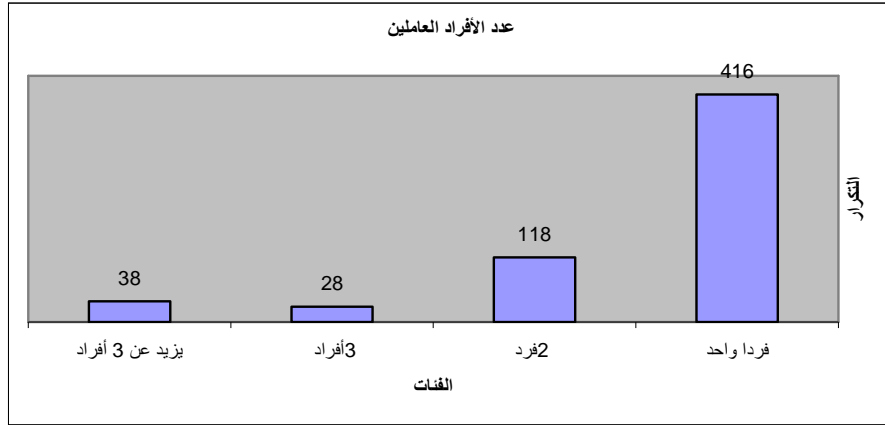
جدول رقم (2-4)
توزيع الأسر عينة الدراسة حسب متغير العمالة (التشغيل) (حجم العينة=2692)

النسبة %	التكرار	المتغيرات الديمغرافية	
77.7	2092	لا أحد	عدد الأفراد العاملين في الأسرة
15.5	416	فرد واحد	
4.4	118	2 فرد	
1	28	3 أفراد	
1.4	38	يزيد عن 3 أفراد	
85.6	2305	لا أحد	عدد الأفراد القادرين والراغبين في العمل ولكنهم عاطلين بسبب عدم توفر فرصة عمل
9.5	255	فرد واحد	
2.8	76	2 فرد	
1.5	39	3 أفراد	
0.6	17	يزيد عن 3 أفراد	
83.5	2249	لا أحد	عدد الأفراد العاطلين بسبب الإعاقة والعجز
13.7	368	فرد واحد	
1.9	50	2 فرد	
0.8	21	3 أفراد	
0.1	4	4 أفراد	

تشير نتائج الجدول رقم (2-4) إلى وجود نسبة عالية من أفراد الأسر عينة الدراسة لا يعملون، حيث بلغت نسبتهم (77.7%) وبتكرار بلغ (2092). في حين بلغت نسبة أفراد الأسرة العاملين (22.3%)، وبتكرار بلغ (600) فرداً عاملاً. وتوزع هذا العدد وفقاً للشكل رقم (4-أ).

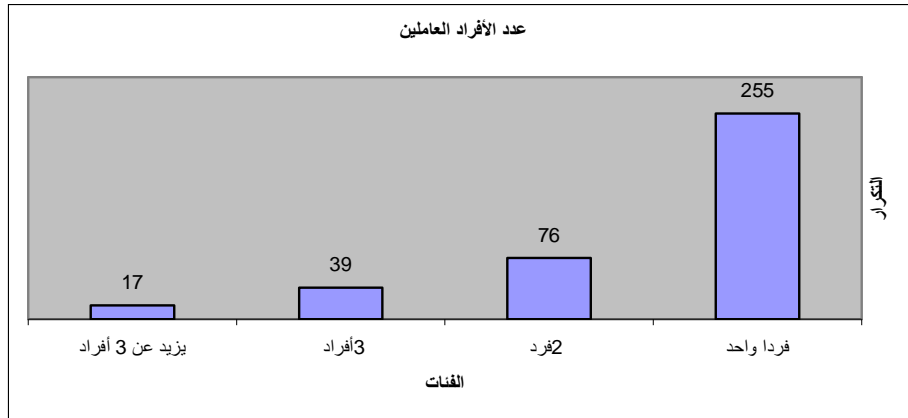
شكل رقم (4-أ)

توزيع الأسر عينة الدراسة حسب عدد الأفراد العاملين



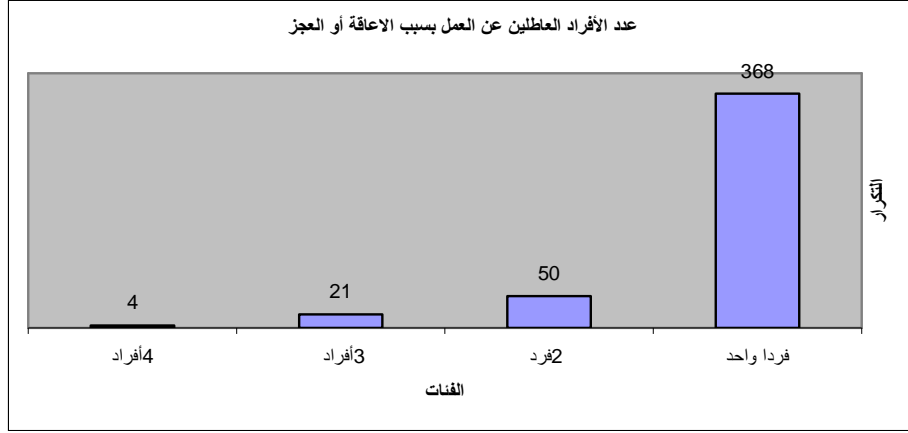
تشير نتائج الجدول رقم (4-2) إلى أن نسبة الأفراد الذين يملكون القدرة على العمل والرغبة فيه ولكنهم عاطلين لأسباب تتعلق بعدم توفر فرص العمل المناسبة قد بلغت (14.4%) وبتكرار بلغ (387). وتوزع هذا العدد وفقاً للشكل رقم (4-ب).

شكل رقم (4-ب) توزيع أفراد الأسر عينة الدراسة حسب القدرة والرغبة في العمل



في حين تشير نتائج الجدول رقم (4-2) إلى وجود نسبة عالية من الأفراد الذين لا يمتلكون القدرة على العمل والرغبة فيه، حيث بلغ عددهم (2305) وبنسبة (85.6%). أما بالنسبة لعدد الأفراد العاطلين عن العمل بسبب الإعاقة والعجز، فقد بلغ عددهم (443) فرداً وبنسبة بلغت (16.5%)، وتوزع هذا العدد وفقاً للشكل رقم (4-ج).

شكل رقم (4-ج) توزيع أفراد الأسر عينة الدراسة العاطلين عن العمل بسبب الإعاقة والعجز

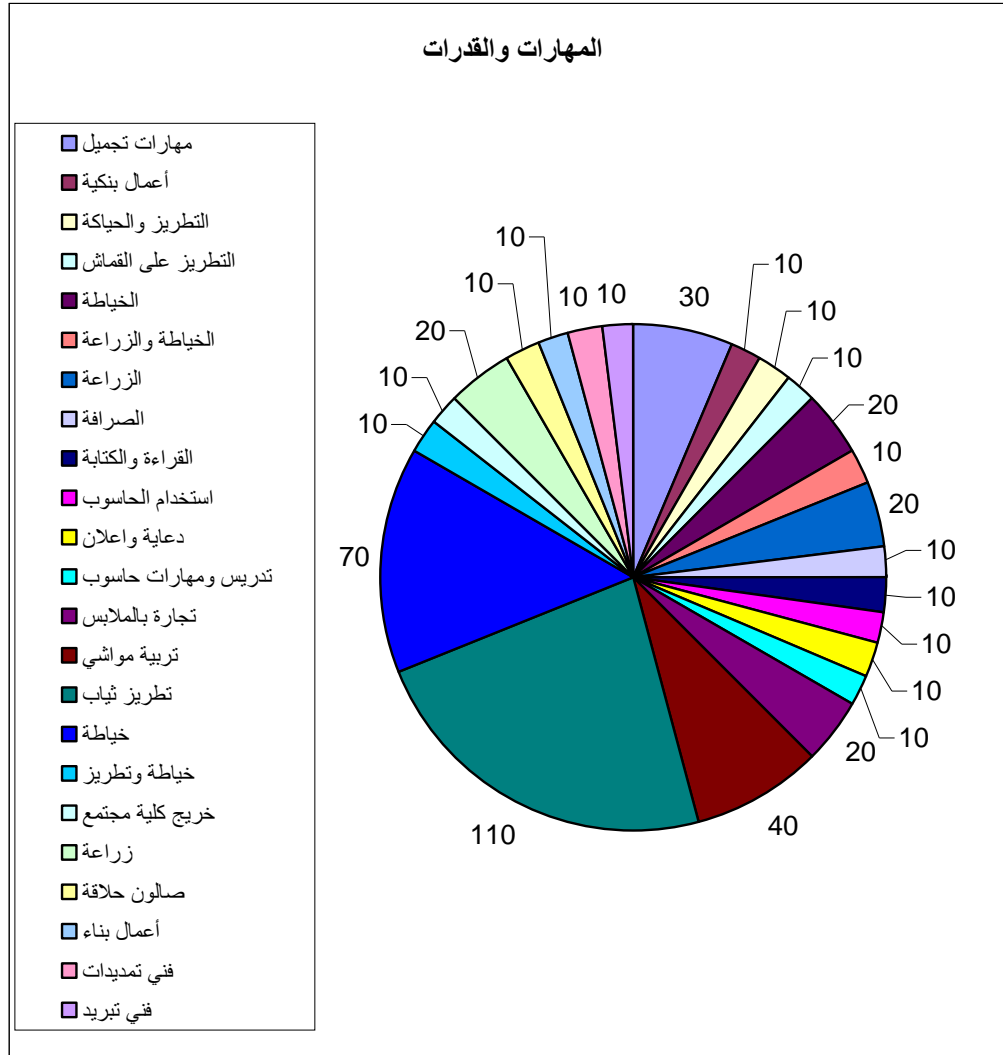


أما عدم وجود أفراد لديهم إعاقة وعجز تحول دون الالتحاق بالعمل، فقد بلغ عددهم (2249) وبنسبة عالية بلغت (83.5%).

من خلال النتائج السابقة، نستطيع الاستنتاج بأن (830) فرداً فقط لديهم أسباب تعيقهم عن العمل لعدم توفر فرصة عمل أو الإعاقة والعجز، و(1262) فرداً لا يعملون لأسباب مبهمه وغير مصرح بها من قبلهم، وبنسبة بلغت (60.3%) من مجموع العاطلين عن العمل. ومن خلال تحليل بعض البيانات التفصيلية والمتعلقة بالمهارات والقدرات التي تتوافر لدى الأفراد العاطلين عن العمل، والمهارات التي تنقصهم، والرغبة في إقامة مشروع خاص (الفقرات 40، 41، 42، 43)، تبين أن هنالك عدد لا بأس به من هؤلاء الأفراد يمتلكون بعض المهارات والقدرات حيث بلغ عددهم (480) فرداً وبنسبة بلغت قريب (23%) من مجموع الأفراد الذين لا يعملون. وتنوعت هذه المهارات حسب الشكل التالي:

شكل رقم (4-د)

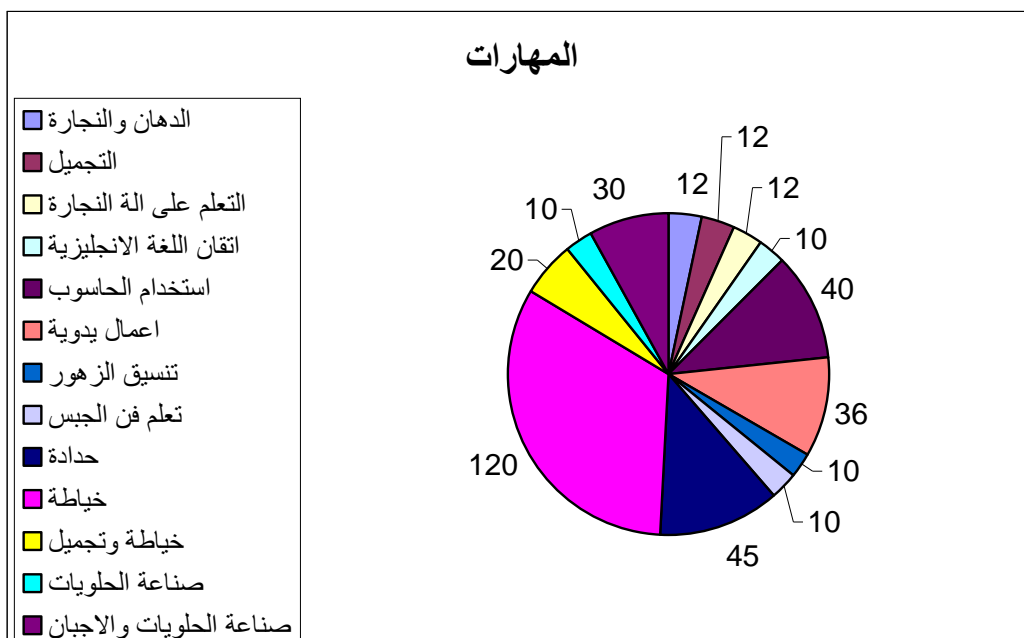
توزيع أفراد الأسر عينة الدراسة العاطلين عن العمل حسب المهارات والقدرات التي يمتلكونها



أما في مجال المهارات التي تنقص بعض الأفراد العاطلين عن العمل والراغبين في التدريب عليها للانخراط في سوق العمل، حيث بلغ عددها من خلال إجابات هؤلاء الأفراد (367) مهارة وبنسبة بلغت (29%) من مجموع الأفراد الذين لا يعملون. وكانت هذه المهارات تتوزع حسب الشكل التالي:

شكل رقم (4-هـ)

توزيع أفراد الأسر عينة الدراسة العاطلين عن العمل حسب المهارات التي تنقص بعض الأفراد العاطلين عن العمل والراغبين في التدريب عليها



ومن خلال تحليل الفقرة (42) من الاسئلة المطروحة على أفراد عينة الدراسة، والمتعلقة بمعرفة مدى اهتمام الأفراد عينة الدراسة والعاطلين عن العمل بفتح مشروع خاص في حالة إتاحة الفرصة أمامهم للحد من مشكلة الفقر التي يعانون منها، فقد تبين أن (86.8%) من أفراد عينة الدراسة* وبتكرار بلغ (2309) لا يرغبون بذلك. ولقد قدم (1750) فرداً سبباً لهذه الممانعة، ويبين الجدول رقم (3-4) أبرز هذه الأسباب ومعدل ظهور كل منها.

جدول رقم (3-4)

أبرز أسباب ممانعة أفراد عينة الدراسة بفتح مشروع خاص في حالة إتاحة الفرصة أمامهم

النسبة المئوية %	التكرار	الأسباب
18.3	320	عدم وجود فكرة لمشروع
11.5	201	المرض
11.5	201	الإعاقة والعجز
7.5	132	العجز
6.3	111	المرض وكبير السن
6.2	109	الكبر في السن
5.7	100	المرض والعجز
5.1	90	العجز وكبير السن
5	88	عدم توفر مهارات
4.7	82	عدم التدريب على العمل
4.5	78	عدم الحصول على تعليم مناسب
4.2	74	الخوف من المخاطرة والفشل

* بلغ عدد الأفراد الذين أجابوا على هذه الفقرة (2659) فرداً

2.9	49	عدم سماح الأهل للمرأة بالعمل
2.2	38	عدم وجود خبرات
1.8	32	عدم الرغبة بالعمل
1.1	20	الكسل والتقاعد
1	17	رعاية أطفال
0.5	8	رعاية معاقين
100	1750	المجموع

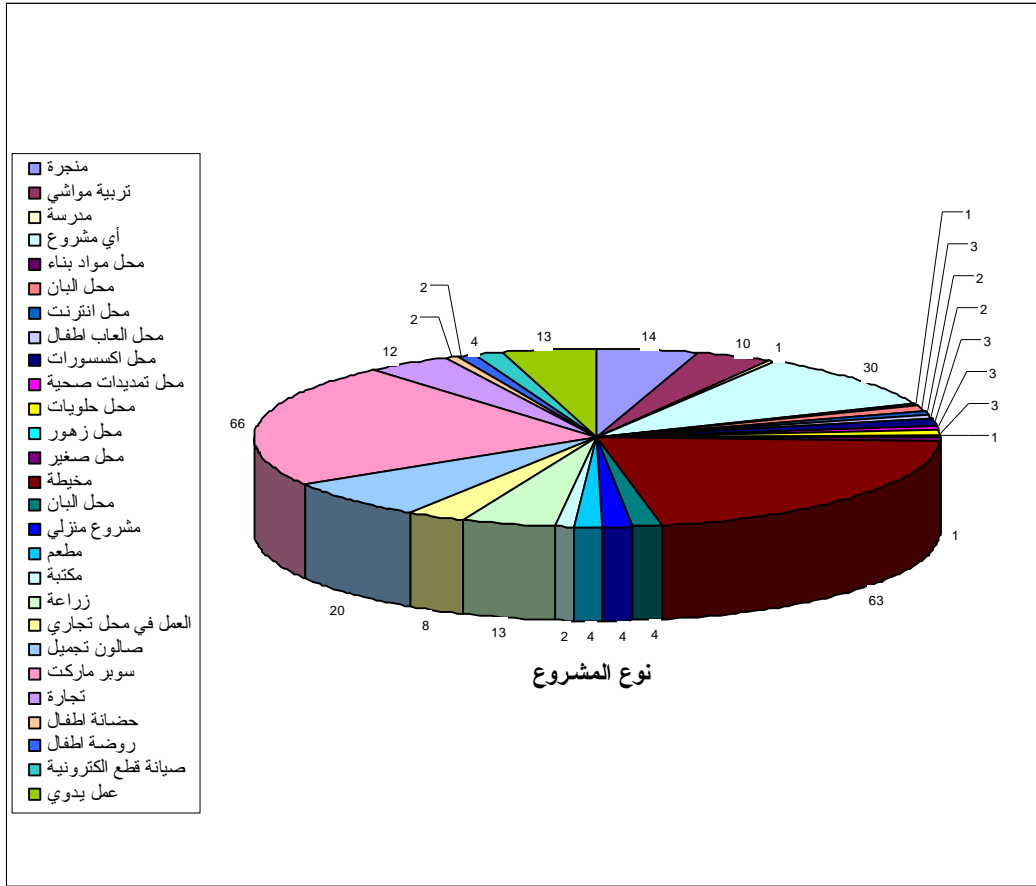
تشير النتائج الواردة في الجدول (3-4) إلى أن عدم وجود أفكار حول طبيعة المشروع المناسب في ذهن (320) فرداً من المستجيبين وبنسبة (18.3%) كان من أبرز الأسباب التي حالت دون موافقتهم على فتح مشروع خاص لو اتاحت الفرصة لهم. في حين كانت الأسباب المتعلقة بالمرض والعجز وكبر السن سواء أكانت مجتمعة أم منفصلة أيضاً من الأسباب التي ستلعب دوراً في الحد من فتح مشاريع خاصة لدى أفراد عينة الدراسة لو اتيح أمامهم المجال. ويعتبر كل من عدم توفر المهارات اللازمة لفتح المشروع الخاص وعدم التدريب على العمل والحصول على تعليم مناسب من الأسباب المعيقة لما سبق ذكره. وقد تكون هذه الأسباب قد أسهمت في تكوين خوف من المخاطرة والفشل لدى الأفراد عينة الدراسة، والتي تمثل سبباً من أسباب الممانعة سائلة الذكر.

كما تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-4) ومن وجهة نظر عينة الدراسة إلى وجود عائق ثقافي ومجتمعي سبب الإحجام عن فتح مشروع خاص ألا وهو "نظرة الأهل لعمل المرأة وعدم السماح لها بذلك" حيث احتل هذا السبب المرتبة الثالثة عشر من واقع تسع عشرة سبب.

كما نلاحظ من نتائج الجدول رقم (3-4) وجود أسباب ترتبط بعدم الرغبة بالعمل والكسل والتقاعد لدى أفراد عينة الدراسة، وقد يكون الركوز إلى وجود معونة تدفع دورياً أحد الأسباب التي قادت إلى مثل هذا الاتجاه لدى بعض أفراد عينة الدراسة.

أما بالنسبة للأفراد الذين يرغبون في إقامة مشروع خاص بهم في حالة توفر الفرصة لذلك، فقد بلغ عددهم (350) فرداً فقط بما نسبته (13%) من مجموع الأفراد الذين أجابوا على الفقرة (42) من الاستبانة والبالغ عددهم (2659) فرداً. ويبين الشكل رقم (4-و) أبرز المشاريع التي يرغب هؤلاء الأفراد بإقامتها في حالة إتاحة الفرصة أمامهم.

شكل رقم (4-9)
توزيع أفراد الأسر عينة الدراسة حسب نوع المشروع الذي يرغبون بإقامته



ثانياً: الإقامة والمسكن

لقد تم تناول هذا الجانب المتعلق بإقامة الأسر عينة الدراسة ومسكنهم من خلال ثلاثة جوانب أساسية وهي: نوع السكن (دار، شقة، خيمة، وأخرى)، ونوع حيازة السكن (ملك، مستأجر، بدون مقابل، وأخرى)، وأخيراً عدد الغرف الكلية في السكن. ويبين الجدول رقم (4-4) أبرز النتائج المتعلقة بهذا الجانب.

جدول رقم (4-4)
توزيع الأسر عينة الدراسة حسب متغيرات الإقامة والمسكن

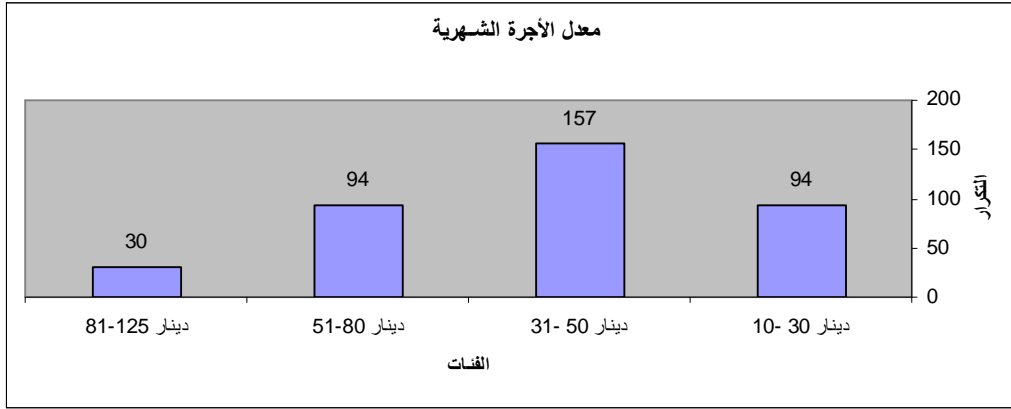
حجم العينة	النسبة %	التكرار	المتغيرات	
2684	89.9	2413	دار	نوع السكن
	7.2	194	شقة	

	0.1	3	خيمة	
	2.8	74	أخرى	
2683	54.9	1474	ملك	نوع حيازة السكن
	14.3	385	مستأجر	
	29.7	798	بدون مقابل	
	1	26	أخرى	
2631	18.3	481	غرفة واحدة	عدد غرف السكن
	32.6	857	غرفتين	
	32.9	865	3 غرف	
	13.4	353	4 غرف	
	2.9	75	أكثر من 4 غرف	

يتضح من الجدول رقم (4-4) إلى أن الغالبية العظمى من الأسر عينة الدراسة تقطن في سكن نوعه "دار"، حيث بلغت نسبة هذه الأسر (89.9%). وهذه إشارة مبدئية جيدة حول واقع الإسكان للأسر الفقيرة في الشريحة المدروسة. في حين بلغت نسبة الأسر القاطنة في شقق (7.2%)، في حين كانت نسبة الأسر التي تقطن في أنواع إسكان أخرى (2.8%) وتشكل "البراكيات" أبرز هذه الأنواع. أما فئة الأسر التي تقطن في خيام فقد كانت متدنية بشكل كبير، حيث بلغت نسبة هذه الأسر (0.1%). وتعتبر هذه النتائج إشارة مبدئية جيدة حول واقع الإسكان للأسر الفقيرة في الشريحة المدروسة. أما الأنواع الأخرى لحيازة السكن فقد تمثلت في العينة بنسبة ضئيلة بلغت (1%).

كما تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (4-4) إلى أن ما يزيد عن نصف الأسر عينة الدراسة بقليل تمتلك مساكنها كملكية خاصة، حيث بلغت نسبة هذه الأسر (54.9%). في حين يقطن (29.7%) من أفراد الأسر عينة الدراسة في مساكن بدون مقابل، أما المستأجرين لمساكنهم فقد بلغت نسبتهم (14.3%). ومن خلال النتائج التفصيلية تبين أن متوسط الأجرة التي يدفعها هؤلاء المستأجرون قد اقتربت من (50) دينار أردني بانحراف معياري بلغ (21.9) دينار أردني. ويعزى هذا الانحراف إلى تباين المناطق التي يقطنها الأسر عينة الدراسة، فمنها في المدينة، والأخرى في القرية. حيث كانت أدنى أجرة يدفعها هؤلاء (10) دنانير، وأعلى أجرة (125) دينار. ويبين الشكل رقم (4-ز) توزيع عينة الدراسة حسب معدل الأجرة الشهرية مقسمة إلى (4) فئات.

الشكل رقم (4-ز) توزيع الأسر عينة الدراسة حسب معدل الأجرة الشهرية



أما من حيث توزيع الأسر عينة الدراسة حسب عدد غرف السكن، نلاحظ من الجدول رقم (4-4) إلى أن ما نسبته (32.9%) من الأسر عينة الدراسة تقطن في مسكن يحتوي على (3) غرف. في حين بلغت نسبة الأسر القاطنة في غرفتين (32.6%)، في حين كانت هذه النسبة في حالة الغرفة الواحدة (18.3%)، و (13.4%) في حالة (4) غرف. أما فيما يتعلق بالأسر القاطنة في مسكن يزيد عدد غرفه عن أربع، فقد بلغت نسبتهم (2.9%). وتعد هذه النتائج مطمئنة من ناحية هذا المتغير والمتعلق بعدد غرف السكن.

أما فيما يتعلق بتناسب عدد غرف السكن مع عدد أفراد الأسرة، يبين الجدول رقم (4-5) التقاطع ما بين هذين المتغيرين من خلال الجداول القطاعية.

جدول رقم (4-5)

توزيع الأسر عينة الدراسة حسب التناسب بين عدد أفرادها وعدد غرف مسكنها

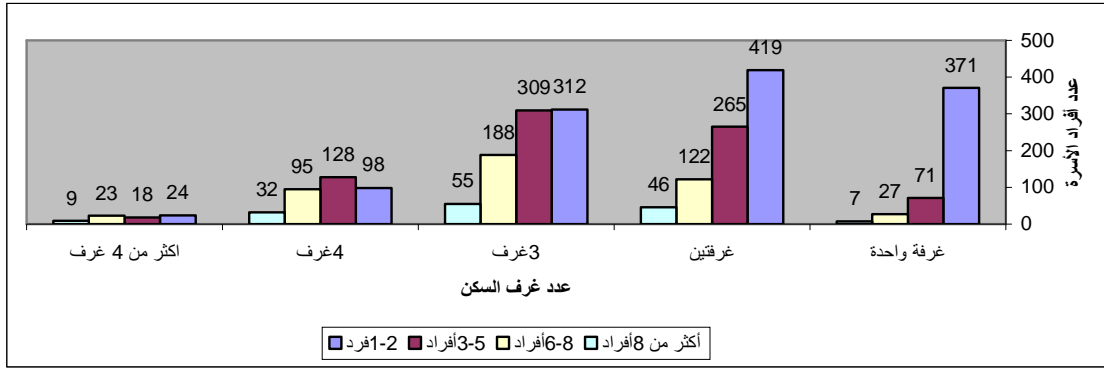
عدد أفراد الأسرة				
أكثر من 8 أفراد	8-6 أفراد	5-3 أفراد	2-1 فرد	عدد غرف السكن
12	43	125	296	غرفة واحدة
70	154	373	255	غرفتين
94	244	359	167	3 غرف
50	111	137	55	4 غرف
18	17	20	19	أكثر من 4 غرف

وبشكل أكثر وضوح يبين الشكل رقم (4-ح) هذا التوزيع (عدد أفراد الأسرة بالنسبة لعدد

غرف السكن).

شكل رقم (4-ح)

توزيع الأسر عينة الدراسة حسب تناسب عدد أفراد الأسرة بالنسبة لعدد غرف السكن



يتضح من الجدول رقم (4-5) والشكل رقم (4-4) وجود عدد لا بأس به من الأسر لا تحقق التوافق والتناسب بين عدد غرف السكن وعدد أفراد الأسرة، فمثلاً، نلاحظ أن هنالك (125) أسرة يتراوح عدد أفرادها ما بين (3-5) أفراد وتقتن في غرفة واحدة فقط، في حين هنالك (70) أسرة يزيد عدد أفرادها عن (8) أفراد وتقتن في غرفتين فقط... وهكذا. وعليه، هنالك قصور واضح وفي عدد جلي من الأسر في تحقيق التناسب بين عدد أفرادها وعدد غرف مسكنها.

ثالثاً: الوضع الصحي

لقد تم تناول هذا الجانب المتعلق بالوضع الصحي للأسر عينة الدراسة من خلال جانبين وهما: امتلاك الأسرة للتأمين الصحي ونوعه. وكذلك كيفية تدبير الأسرة لشؤونها الصحية في حالة غياب التأمين الصحي. ويبين الجدول رقم (4-6) أبرز النتائج المتعلقة بهذا الجانب.

جدول رقم (4-6)

توزيع الأسر عينة الدراسة حسب متغيرات الوضع الصحي

المتغيرات	التكرار	النسبة %	حجم العينة
توفر التأمين الصحي	نعم	99.6	2632
	لا	0.40	10
نوع التأمين الصحي	تأمين شؤون	94.5	2478
	تأمين جيش	4.1	109
	تأمين وكالة الغوث	0.8	22
	تأمين تربية	0.1	3
	تأمين الديوان الملكي	0.1	2
	تأمين وزارة الصحة	0.3	7
	تأمين البلديات	0.1	1

يشير الجدول رقم (4-6) إلى أن غالبية الأسر عينة الدراسة تتلقى تأمين صحي من مصادر عدة، حيث بلغت نسبة الحاصلين على تأمين صحي (99.6%) وهي تمثل نسبة مرتفعة. كما أن غالبيتهم وبنسبة (94.5%) يتلقون هذا التأمين في حالة استحقاقهم للمعونة الوطنية وغياب أنواع التأمين الصحي الأخرى. وكما نلاحظ من الجدول أن هنالك مساهمة ولو أنها متواضعة من قبل القوات المسلحة الأردنية والتي تسمح لمنتسبيها بتأمين الوالدين صحياً. وتتمثل المصادر الأخرى التي تحصل فيها الأسر الفقيرة عينة الدراسة على تأمين صحي في كل من الديوان الملكي، ووكالة الغوث، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، والبلديات.

أما الأفراد الذين لا يملكون تأمين صحي والتي تبلغ نسبتهم نسبة ضئيلة (0.4%) فإنهم يتدبرون أمرهم من خلال النفقة الخاصة أو اللجوء إلى الديوان الملكي العامر للحصول على الإعفاءات المتعلقة بالمعالجة الصحية في المستشفيات.

3-4 واقع دخل الأسر عينة الدراسة وإنفاقها

سيتم تناول هذا الجانب من الدراسة من خلال التعرف على المعونات التي يتلقاها أفراد الأسر عينة الدراسة من خلال صناديق المعونة الوطنية وغيرها كمصدر للدخل والإنفاق، وكذلك التعرف على المبلغ الذي تحتاجه هذه الأسر لسد احتياجاتها وتغطية نفقاتها. يبين الجدول رقم (4-7) فئات المعونة التي تتلقاها الأسر عينة الدراسة والمتمثلة في قضايا العجز واليتم والطلاق وكبر السن وغيرها.

جدول رقم (4-7)
فئات المعونة الوطنية للأسر عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	فئة المعونة
4.7	126	أسرة أيتام
17.7	477	أرملة أيتام
15.2	410	العاجزين عجز كلي
1.6	44	أسرة السجناء أو المعتقلين
20.6	555	المسنون وأسرهم
2.1	56	الأسر البديلة
11.1	299	المطلقة
5.9	158	الحالات الخاصة

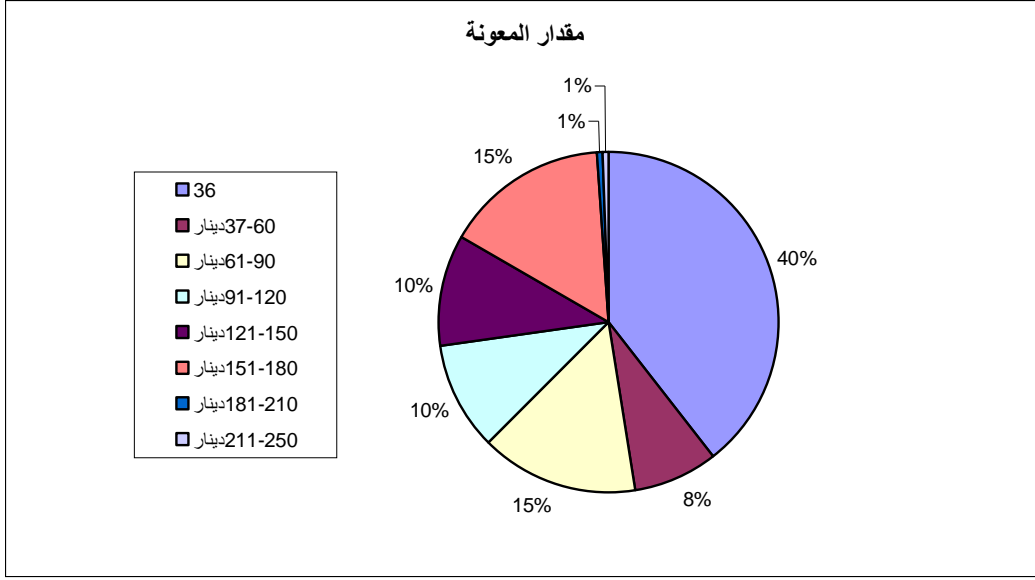
0.6	15	أردنية متزوجة من غير أردني لا معيل لها
0.4	11	اسر المفقودين والغائبين-اقل من عام
8.3	222	الحالات الإنسانية
5.2	140	زوجة غائب-أرملة
5.2	141	المرأة التي لا معيل لها-عزباء
1.1	29	معاقين
0.2	6	أخرى
100	2689	المجموع

يتبين من الجدول رقم (4-7) أن أبرز فئات صندوق المعونة الوطنية في الأسر عينة الدراسة كانت في مجال المسنون وأسرههم وبنسبة بلغت (20.6%)، وجاء في المرتبة الثانية فئة أرملة الأيتام وبنسبة بلغت (17.7%). أما فئة العاجزين عجزاً كلياً فقد احتلت المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (15.2%). في حين ظهرت فئة المطلقة وبمرتبة رابعة وبنسبة (11.1%). أما أدنى الفئات تمثيلاً، فقد تمثلت في كل من الفئات الأخرى كالمرض مثلاً وبنسبة بلغت (0.2%)، ثم اسر المفقودين والغائبين غيبة منقطعة لا تقل عن عام وبنسبة بلغت (0.4%)، وكذلك فئة الأردنية المتزوجة من غير أردني لا معيل لها وبنسبة تمثيل بلغت (0.6%).

وأما فيما يتعلق بمقدار هذه المعونة، فقد تفاوت مقدارها من حالة لأخرى، وذلك حسب أنظمة وقوانين صندوق المعونة، حيث بلغ أدنى مقدار لها (36) دينار أردني وبنسبة تمثيل بلغت (39.9%)، وبحد أعلى بلغ (250) دينار أردني وبنسبة تمثيل بلغت (1%) فقط، مع الإشارة إلى أن سبب ارتفاع حجم المعونة في هذه الفئات يرجع إلى جمع بعض الأسر لمعونة رعاية الإعاقات والمعونة النقدية المتكررة وحصول بعض الأسر على فروقات للمعونة أو معونات من مؤسسات أخرى. ويبين الشكل رقم (4-ط) توزيع الأسر عينة الدراسة حسب فئات مقترحة لمقدار المعونة.

الشكل رقم (4-ط)

توزيع الأسر عينة الدراسة حسب فئات مقترحة لمقدار المعونة

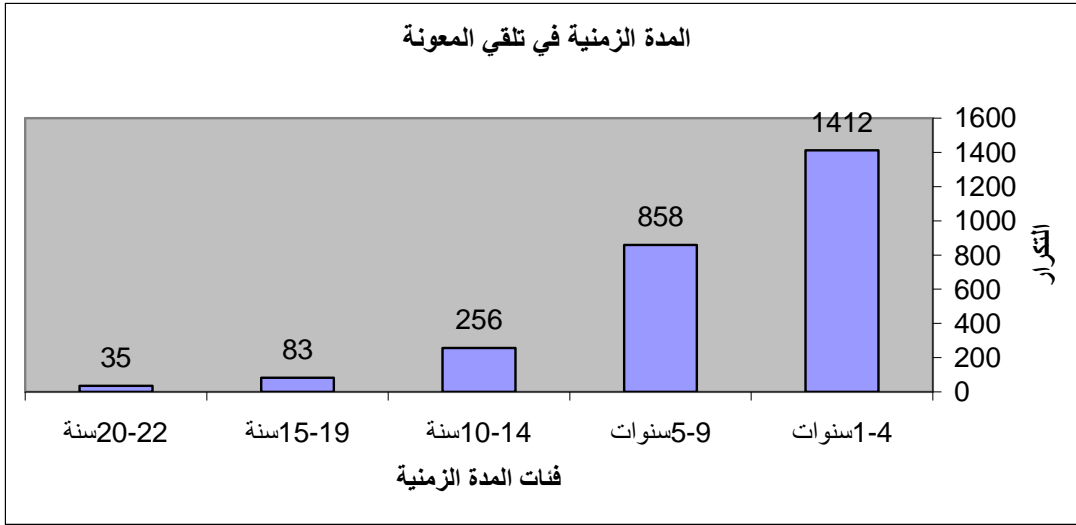


يتضح من الشكل رقم (4-ط) إلى أن نسبة الأسر التي تتقاضى معونة تتراوح ما بين (180-151) دينار أردني ومعونة تتراوح ما بين (90-61) دينار أردني قد بلغت (15%) لكليهما وعلى التوالي، في حين بلغت نسبة الأسر التي تتقاضى معونة تتراوح ما بين (120-91) دينار أردني ومعونة تتراوح ما بين (150-121) دينار أردني قد بلغت (10%) لكليهما وعلى التوالي. أما الأسر التي تتلقى معونة تتراوح ما بين (60-37) دينار أردني، فقد بلغت نسبتهم (8%). وأخيراً تدنت نسبة الأسر التي تتقاضى معونة تتراوح ما بين (210-181) دينار أردني، وما بين (250-211) دينار أردني بحيث بلغت (1%) لكليهما.

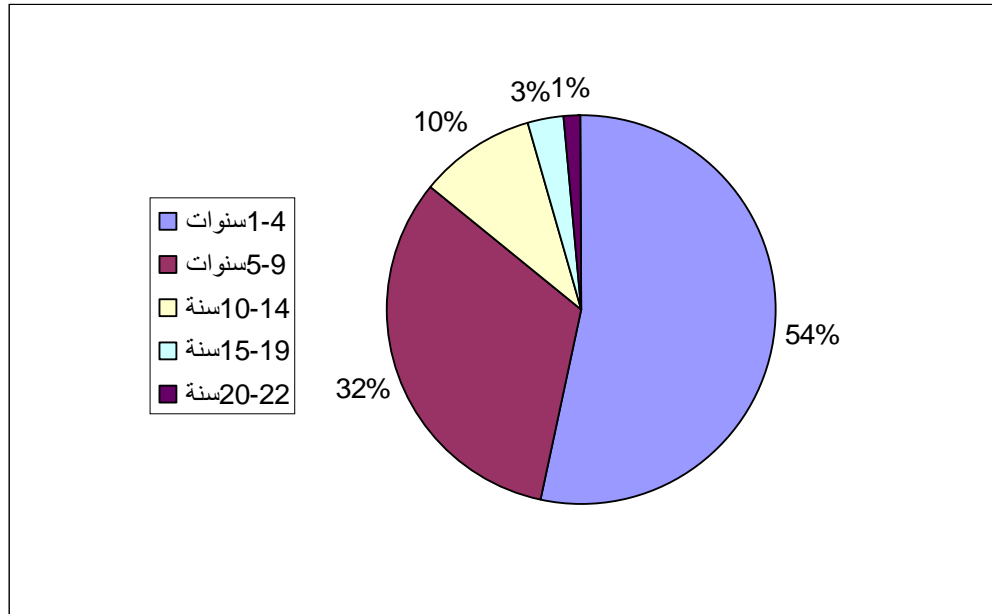
وأما فيما يتعلق بالفترة الزمنية التي مضت على تلقي الأسر عينة الدراسة للمعونة الوطنية، فقد تفاوتت مدتها من حالة لأخرى، حيث بلغت أدنى فترة زمنية في تلقي المعونة سنة واحدة فقط وبنسبة تمثيل بلغت (8.2%)، أما أعلى فترة فقد تساوت مع عمر الصندوق وبلغت (22) سنة وبنسبة تمثيل بلغت (0.2%) وبواقع خمس حالات فقط. ويبين الشكل رقم (4-ي) توزيع الأسر عينة الدراسة حسب تكرار فئات الفترات الزمنية في تلقي المعونة. أما الشكل (4-ك) فيبين النسب المئوية لتوزيع كل فئة.

الشكل رقم (4-ي)

توزيع الأسر عينة الدراسة حسب تكرار فئات الفترات الزمنية في تلقي المعونة.



الشكل رقم (4-ك)
توزيع الأسر عينة الدراسة حسب النسب المئوية لفئات الفترات الزمنية في تلقي المعونة.



ومن خلال الشكلين رقم (4-ي) ورقم (4-ك)، نستخلص أن ما يزيد عن نصف الأسر عينة الدراسة بقليل تتلقى المعونة خلال الأربعة سنوات الماضية وبنسبة بلغت تقريباً (54%). مما قد يعكس مدى نشاط صندوق المعونة الوطنية في السنوات الأربعة الماضية من جهة، وكذلك قد يعكس ازدياد ظاهرة الفقر في محافظة اربد في السنوات الأخيرة الماضية.

وأما فيما يتعلق بأنواع المعونات والدعم التي تتلقاها الأسر عينة الدراسة من جهات أخرى، فقد أشار غالبية أفراد عينة الدراسة وبنسبة (96.9%) إلى عدم وجود أي معونة أو دعم من أي جهة أخرى سوى صندوق المعونة الوطنية. أما بالنسبة للأفراد القليلون الذين يتلقون دعم ومعونة من جهات أخرى إضافة إلى معونة الصندوق والبالغ عددهم (84) فرداً، فلم يشيروا إلى مصدر هذه الجهات. ويعتقد الباحثون أن أحد أشكال هذه المصادر قد يكون الاستعطاء من الآخرين.

أما فيما يتعلق بدخل الأسر الشهري من مصادر متنوعة، يبين الجدول رقم (4-8) أبرز هذه المصادر -باستثناء صندوق المعونة- والمتمثلة بالدخل من العمل المباشر، ومن التقاعد، والضمان الاجتماعي، وصناديق الزكاة، ولجان الزكاة، والأقارب أو أي مصدر آخر.

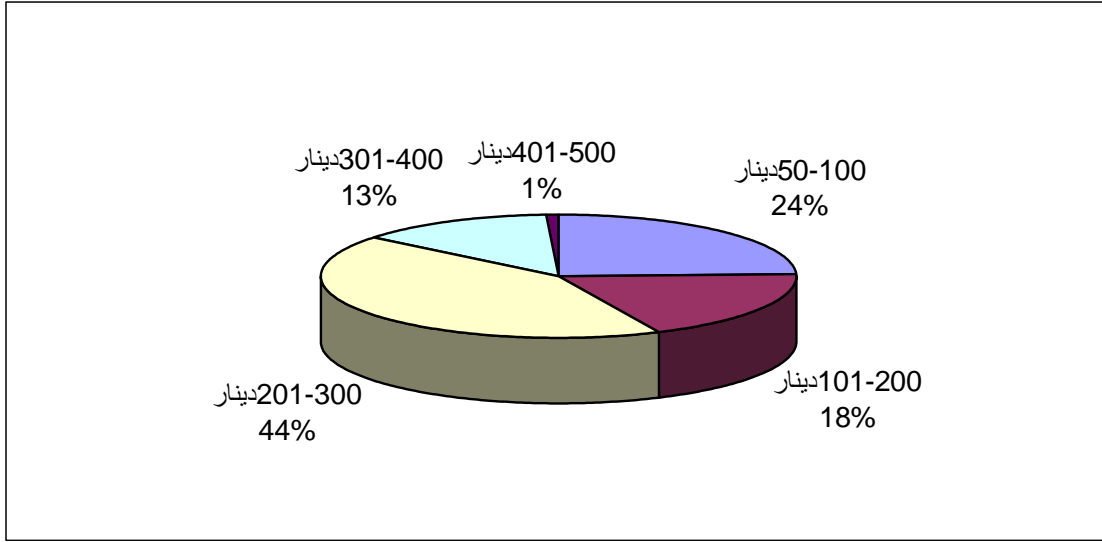
جدول رقم (4-8)
توزيع الأسر عينة الدراسة حسب مصادر الدخل الشهرية الأخرى

متوسط المبلغ شهرياً	عدد الأسر	المصدر
68.6	5	دخل الأسرة الشهري من التقاعد
30	2	دخل الأسرة الشهري من الضمان الاجتماعي
147.7	68	دخل الأسرة الشهري من العمل المباشر
40	12	دخل الأسرة الشهري من صندوق الزكاة
35	52	دخل الأسرة الشهري من لجان الزكاة
36.7	42	دخل الأسرة الشهري من حوالات الأقارب
59.2	73	دخل الأسرة الشهري من مصادر أخرى
254		المجموع الكلي للأسر

يشير الجدول رقم (4-8) إلى محدودية مصادر الدخل الأخرى للأسر عينة الدراسة، حيث أن فقط (254) أسر من أصل (2690) أسرة لديها مصادر دخل أخرى أي بنسبة (9.4%). كما تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-8) إلى أن أبرز هذه المصادر تتمثل بكل من مصادر أخرى والعمل المباشر، حيث بلغ متوسط المبلغ من العمل المباشر (147.7) دينار أردني شهرياً. وتدلل هذه النتيجة على أهمية العمل كمصدر للدخل لهذه الفئة من المجتمع الأردني. وأما فيما يتعلق بمعونة الصندوق، فإن غالبية أفراد الأسر عينة الدراسة يرون أن مقدار المعونة التي يتقاضونها من صندوق المعونة الوطنية غير كافية، حيث أظهرت نتائج التحليل أن (98.4%) من المبحوثين يعتقدون أن مقدار المعونة التي يحصلون عليها غير كافية. كما وأشارت النتائج إلى أن متوسط ما تحتاجه هذه الأسر شهرياً لإعالتها يبلغ (187) دينار أردني تقريباً، وبانحراف معياري بلغ (85) دينار أردني تقريباً. ويبين الشكل رقم (4-ل) توزيع الأسر عينة الدراسة حسب احتياجاتهم من المال شهرياً لإعالة أسرهم موزعة إلى (5) فئات.

الشكل رقم (4-ل)

توزيع الأسر عينة الدراسة حسب احتياجاتهم من المال شهرياً لإعالة أسرهم موزعة إلى (5) فئات.



يتضح من الشكل أن (44%) من الأسر عينة الدراسة تعتقد بأنها تحتاج إلى مبلغ يتراوح ما بين (201-300) دينار أردني لإعالتها. أما (24%) منها تعتقد بأنها تحتاج إلى مبلغ يتراوح ما بين (100-50) دينار أردني لإعالتها.

ومن خلال جمع المبالغ التي تتقاضاه الأسرة شهرياً من صندوق المعونة الوطنية ومن مصادر الدخل الأخرى والواردة في الجدول رقم (4-8) وطرحها من متوسط ما تحتاجه هذه الأسر شهرياً لإعالتها، تبين أن معدل الفرق قد بلغ تقريباً (97) دينار أردني، بانحراف معياري بلغ (66) دينار أردني؛ أي تحتاج الأسر عينة الدراسة إلى مصدر دخل آخر يوفر لها بالمتوسط ما يقارب (97) دينار لتتمكن من إعالة أفراد أسرتها، وهذا بالإمكان للأسر توفيرها من خلال انخراط بعضاً أو جميع أبناءها القادرين في العمل.

ولكن تبين من خلال نتائج التحليل، أن غالبية الأسر عينة الدراسة ليس لديها الرغبة في العمل والاستغناء عن معونة الصندوق. حيث أن (99%) من الإجابات حول هذه الفكرة كانت تتمحور حول الإجابة "لا". و فقط (35) إجابة كانت بـ"نعم". أما عن الأسباب الكامنة وراء هذه الإجابة، فكانت كما ورد في الجدول التالي:

جدول رقم (4-9)

الأسباب الكامنة وراء عدم رغبة أفراد الأسر عينة الدراسة في العمل والاستغناء عن معونة الصندوق

النسبة %	التكرار	الأسباب
10.5	275	الدخل المتأتي من العمل قريب من أو أقل من مقدار المعونة
9.5	248	عدم وجود فرصة عمل مناسبة
13.4	350	عدم الرغبة في العمل

66.7	1745	أسباب أخرى
100	2618	المجموع

يتضح من الجدول رقم (4-9) إلى أن (66.7%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك أسباب غير عدم الرغبة في العمل، وعدم توفر فرص العمل، ومقدار الدخل المتأتي من العمل قد حالت دون رغبتهم في العمل والاستغناء عن معونة الصندوق، ومن خلال البيانات التفصيلية تمحورت هذه الأسباب حول المرض وكبير السن والعجز ورعاية الأطفال. ونلاحظ من الجدول رقم (4-9) إلى أن هنالك نسبة لا بأس بها من الأفراد ليس لديهم الرغبة في العمل حيث بلغت هذه النسبة (13.4%).

4-4 الأسباب وراء حالة الفقر للأسر عينة الدراسة والحلول المقترحة من وجهة نظرهم

تم توجيه سؤال مباشر لأفراد عينة الدراسة حول أسباب حالة الفقر التي تعيشها الأسر، كما تم طرح سؤال آخر وهو يمثل وجهة نظر الفرد عينة الدراسة للحل الأمثل لمشكلة الفقر التي تعاني منها الأسرة. ويبين الجدول رقم (4-10) والجدول رقم (4-11) ابرز نتائج الإجابة على هذين السؤالين.

جدول رقم (4-9)

الأسباب وراء حالة الفقر التي تعيشها الأسر عينة الدراسة من وجهة نظر أفرادها.

حجم العينة	النسبة %	لا	النسبة %	نعم	الأسباب
2691	82	2213	18	478	عدم تنظيم النسل وكثرة الأولاد
2691	67	1810	33	881	عدم الحصول على تعليم مناسب
2691	18	493	82	2198	ارتفاع الأسعار مقارنة مع الدخل
2691	77	2071	23	620	البطالة وعدم وجود فرصة عمل مناسبة
2691	59	1586	41	1105	الإعاقة أو العجز
2691	85	2296	15	395	الكسل
2691	86	2316	14	375	غياب دور القطاع الخاص
2693	94	2522	6	171	أسباب أخرى

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-9) إلى أن ارتفاع الأسعار مقارنة مع الدخل كانت من أبرز أسباب حالة الفقر التي تعيشها الأسر عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذا السبب (82%). في حين جاء السبب المتعلق بالإعاقة والعجز في المرتبة الثانية من حيث الموافقة، حيث بلغت نسبة الموافقة حول هذا السبب (41%). ومن الأسباب الأخرى البارزة لحالة الفقر التي تعيشها الأسر عينة الدراسة، كانت مرتبطة بعدم الحصول على تعليم

مناسب وبنسبة موافقة بلغت (33%)، وكذلك البطالة وعدم وجود فرصة عمل مناسبة وبنسبة موافقة (23%).

جدول رقم (4-10)
الحلول المقترحة لحل مشكلة الفقر التي تعيشها الأسر عينة الدراسة من وجهة نظر أفرادها.

الحلول	نعم	النسبة %	لا	النسبة %	حجم العينة
أن أجد فرصة عمل	149	6	2539	94	2688
أن أجد فرصة عمل مناسبة	150	6	2541	94	2691
تخفيض الأسعار	2422	90	269	10	2691
تعليم الأبناء	1525	56.7	1166	43.3	2691
زيادة المبلغ المخصص للمعونة الوطنية	2500	93	191	7	2691
حلول أخرى	14	0.1	2679	99.9	2693

إن من أبرز الحلول المقترحة ومن قبل الأسر عينة الدراسة لحل مشكلة الفقر التي يعيشونها وحسب نتائج الجدول رقم (4-10) تمثلت بزيادة المبلغ المخصص للمعونة الوطنية وبنسبة موافقة بلغت (93%)، وكذلك تخفيض الأسعار وبنسبة موافقة عالية أيضا بلغت (90%). كما جاء تعليم الأبناء كأحد الحلول المقترحة لمشكلة الفقر في الأسر عينة الدراسة وبنسبة موافقة بلغت (56.7%).

4-5 دور بعض الجهات العامة والخاصة في معالجة الفقر

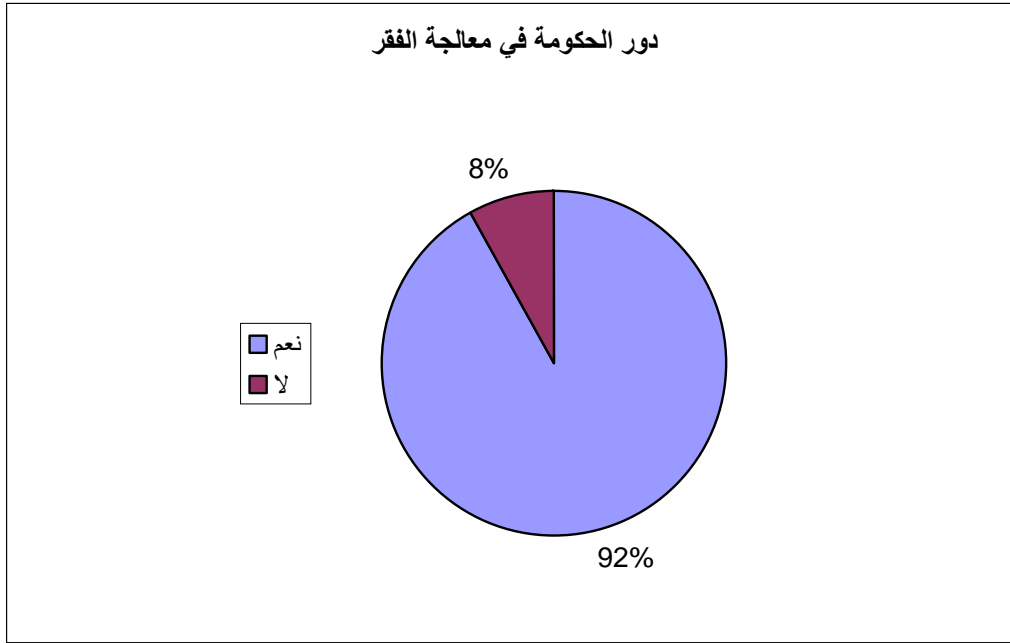
ويقصد بهذا الجانب من الدراسة دور كل من الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ومؤسسات القطاع المدني في معالجة ظاهرة الفقر في المجتمع الأردني. ولتحقيق هذا الغرض تم توجيه سؤال مغلق (نعم أو لا) لأفراد عينة الدراسة حول اعتقادهم بأهمية دور كل من الجهات سالفة الذكر. كما تم طرح سؤال مفتوح أمام هؤلاء الأفراد حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجهات في حل مشكلة الفقر أو معالجتها والحد منها.

أولاً: دور الحكومة

يبين الشكل رقم (4-م) أن غالبية أفراد عينة الدراسة وبنسبة عالية بلغت (92%) يعتقدون بأهمية دور الحكومة في معالجة ظاهرة الفقر المتفشية في أسرهم.

شكل رقم (4-م)

توزيع رأي الأسر عينة الدراسة في أهمية دور الحكومة في معالجة ظاهرة الفقر



وأما فيما يتعلق بطبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في معالجة وحل مشكلة الفقر، فيبين الجدول رقم (4-11) أبرز جوانب هذا الدور ومن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (4-11)
أبرز جوانب دور الحكومة في معالجة الفقر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	طبيعة الدور
0.2	6	مراقبة التجار لعدم التلاعب بالأسعار
0.0	1	مشاريع للفقراء
0.1	2	مشاركة الفقراء في صناعة القرار
7.3	200	تقديم مساعدات للفقراء
0.5	14	رعاية المسنين والاهتمام بهم وذوي الاحتياجات الخاصة
0.2	6	الحد من البطالة
0.1	2	إنشاء صندوق زكاة
0.0	1	إيجاد وظائف والتعليم المناسب
0.1	2	برامج تدريبية للفقراء بشكل دوري
0.0	1	استخدام الكوبونات
0.1	2	تأمين العيش الكريم
0.3	7	توظيف ابن البلد والاستغناء عن العمالة الوافدة

0.4	10	توفير السكن المناسب
10	276	توفير فرص عمل
57.3	1580	تخفيض الأسعار
0.8	21	الاهتمام بتعليم أبناء الفقراء وتقديم التعليم المجاني
12.7	350	زيادة مقدار المعونة
7.7	211	زيادة الأجور والرواتب
0.1	2	تخفيض ضرائب
0.1	2	تطبيق نظام الزكاة
2.2	60	فتح مشاريع للشباب
100	*2756	المجموع

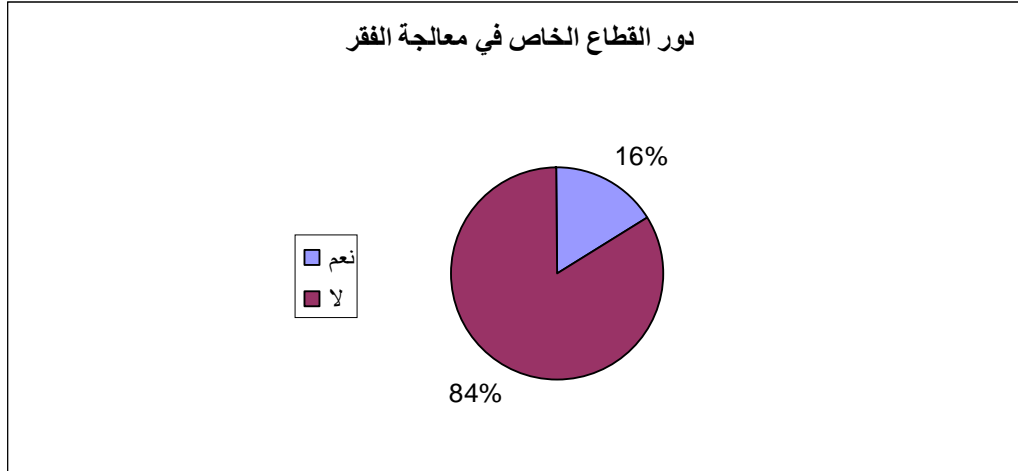
يتبين من نتائج الجدول رقم (4-11) إلى أن أبرز جوانب دور الحكومة في معالجة ظاهرة الفقر تتمثل في الحد من ظاهرة غلاء الأسعار، حيث بلغت النسبة لهذا الجانب (57.3%). ثم تلاه من حيث الأهمية العمل على زيادة مخصصات المعونة ونسبة بلغت (12.7%). ثم تلاه الجانب المتعلق بزيادة الأجور والرواتب وتقديم مساعدات للفقراء ونسبة بلغت (7.7%)، و(7.3%) وعلى التوالي لكليهما.

ثانياً: دور القطاع الخاص

يبين الشكل رقم (4-ن) أن معظم أفراد عينة الدراسة ونسبة هامة بلغت (84%) لا يعتقدون بأهمية دور القطاع الخاص في معالجة ظاهرة الفقر التي يعيشونها.

شكل رقم (4-ن)

توزيع رأي الأسر عينة الدراسة في أهمية دور القطاع الخاص في معالجة ظاهرة الفقر



وأما فيما يتعلق بطبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص ممثلاً بشركاته في

* في بعض الإجابات كان هنالك أكثر من دور حسب رأي المستجيب.

معالجة وحل مشكلة الفقر، فيبين الجدول رقم (4-12) ابرز جوانب هذا الدور ومن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (4-12)

ابرز جوانب دور القطاع الخاص في معالجة الفقر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	طبيعة الدور
17.2	256	مساعدات مادية وعينية للفقراء
1.9	28	المشاركة في تعليم الفقراء عن طريق بناء مدارس
42.6	635	توظيف العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل
2	30	الزكاة
4.6	69	إسكان
2.2	33	دعم الحكومة لدعم الفقراء
5.8	87	تخصيص جزء من أرباحها للفقراء
0.7	11	تخفيض أسعار السلع
2.3	35	تعليم مجاني لأبناء الفقراء
2.3	35	زيادة الأجور والرواتب
1.5	23	زيادة حجم تبرعاتها
8	120	فتح مصانع ومشاريع استثمارية في المناطق الفقيرة
8.7	130	فتح مشاريع خيرية
100	1492	المجموع

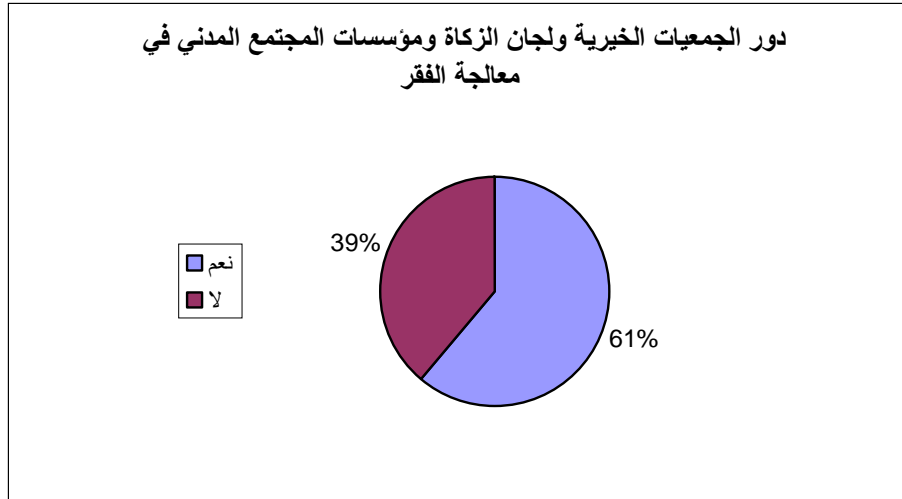
يتبين من نتائج الجدول رقم (4-12) إلى أن توظيف العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل لهم يمثل ابرز جوانب دور القطاع الخاص في معالجة ظاهرة الفقر، حيث بلغت النسبة لهذا الجانب (42.6%). تلاه من حيث الأهمية تقديم مساعدات مادية وعينية للفقراء، وبنسبة بلغت (17.2%). ثم تلاه الجانب المتعلق بفتح مشاريع خيرية ومصانع ومشاريع استثمارية في المناطق الفقيرة وبنسبة بلغت (8.7%)، و(8%) وعلى التوالي.

ثالثاً: دور الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ومؤسسات القطاع المدني

يبين الشكل رقم (4-س) أن ما نسبته (61%) من أفراد عينة الدراسة يعتقدون بأهمية دور الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ومؤسسات القطاع المدني في معالجة ظاهرة الفقر التي يعايشونها.

شكل رقم (4-س)

توزيع رأي الأسر عينة الدراسة في أهمية دور الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ومؤسسات القطاع المدني في معالجة ظاهرة الفقر



وأما بالنسبة لطبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجهات الثلاث في معالجة وحل مشكلة الفقر، فيبين الجدول رقم (4-13) ابرز جوانب هذا الدور ومن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (4-13)
ابرز جوانب دور الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ومؤسسات القطاع المدني في معالجة الفقر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	طبيعة الدور
7.9	102	تقديم مواد تموينية
46.8	603	تقديم مساعدات مادية وعينية
0.4	5	التدريب والتكافل الاجتماعي
21.7	280	الزكاة
1.9	24	إعطاء رواتب شهرية
5.4	69	دراسة أوضاع الفقراء
0.2	2	دعم التعليم
10.1	130	توزيع الطرود الخيرية
1.9	25	زيادة رواتب المحتاجين
3.7	48	كفالة الأيتام
100	1288	المجموع

يتبين من نتائج الجدول رقم (4-13) إلى أن تقديم مساعدات مادية وعينية تمثل ابرز جوانب الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ومؤسسات القطاع المدني في معالجة ظاهرة الفقر، حيث

بلغت النسبة لهذا الجانب (46.8%). تلاه من حيث الأهمية تفعيل دور الزكاة، وبنسبة بلغت (21.7%). ثم تلاه الجانب المتعلق بتقديم مواد تموينية وبنسبة بلغت (7.8%).

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول واقع الفقر في محافظة اردب. يلي ذلك عرض للتوصيات التي يقترحها الباحثون في ضوء هذه النتائج.

1-5 ملخص لأهم النتائج

- 1. نسبة الأسر الفقيرة عينة الدراسة التي ترأسها امرأة بلغت 57.3% وهي أعلى من نسبة الأسر التي يرأسها رجل 42.7%.
2. (52.4%) من أرباب الأسر عينة الدراسة هم أميون. في حين بلغت نسبة أرباب الأسر عينة الدراسة الذين لا يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية (20.7%).
3. (44.9%) من أرباب الأسر عينة الدراسة متزوجين. في حين كانت نسبة الأرمل منهم (31.4%). أما الطلاق والعزوبية فقد ظهرت بنسبة (12.4%) و(11.4%) وعلى التوالي.
4. معظم الأسر عينة الدراسة يتراوح عدد أفرادها ما بين (1-4) فرداً وبنسبة بلغت (69.3%)، في حين كانت نسبة الأسر التي يعادل أو يزيد عدد أفرادها عن (5) أفراد (30.7%).
5. وجود نسبة عالية من أفراد الأسر عينة الدراسة لا يعملون، حيث بلغت نسبتهم (77.7%). حيث أن (14.4%) منهم يملكون القدرة على العمل والرغبة فيه ولكنهم عاطلين لأسباب تتعلق بعدم توفر فرص العمل المناسبة. أما بالنسبة للأفراد العاطلين عن العمل بسبب الإعاقة والعجز، فقد بلغ عددهم (443) فرداً وبنسبة بلغت (16.5%).
6. (23%) من الأفراد عينة الدراسة يمتلكون بعض المهارات والقدرات تمثل أبرزها في مجال: الحياكة والتطريز، وتربية المواشي، والتجميل. أما في مجال المهارات التي تنقص بعض الأفراد

- العاطلين عن العمل والراغبين في التدريب عليها للانخراط في سوق العمل فكان أبرزها في مجال: الخياطة، والحدادة، واستخدام الحاسوب، وعدد من الأعمال الحرفية اليدوية.
7. إن عدم وجود أفكار حول طبيعة المشروع المناسب في ذهن (320) فرداً من المستجيبين وبنسبة (18.3%) كان من أبرز الأسباب التي حالت دون موافقتهم على فتح مشروع خاص لو اتاحت الفرصة لهم. ومن أبرز المشروعات المقترحة من قبلهم كانت في مجال الخياطة والحياسة، وفتح محلات البقالة والسوبر ماركت، وكذلك الزراعة.
8. الغالبية العظمى من الأسر عينة الدراسة تقطن في سكن نوعه "دار"، حيث بلغت نسبة هذه الأسر (89.9%). حيث (54.9%) منها تمتلك مساكنها كملكية خاصة. كما أن (32.9%) من هذه الأسر تقطن في مسكن يحتوي على (3) غرف. وفي نفس الوقت هنالك قصور واضح وفي عدد جلي من الأسر في تحقيق التناسب بين عدد أفرادها وعدد غرف مسكنها.
9. غالبية الأسر عينة الدراسة تتلقى تأمين صحي من مصادر عدة، حيث بلغت نسبة الحاصلين على تأمين صحي (99.6%).
10. أن أبرز فئات صندوق المعونة الوطنية تمثيلاً في الأسر عينة الدراسة كانت في مجال المسنون وأسره وبنسبة بلغت (20.6%). أما أدنى الفئات تمثيلاً، فقد تمثلت في كل من المرض (0.2%)، واسر المفقودين والغائبين (0.4%)، وكذلك فئة الأردنية المتزوجة من غير أردني لا معيل لها (0.6%).
11. تدنت نسبة الأسر التي تتقاضى معونة تتراوح ما بين (181-210) دينار أردني، وما بين (211-250) دينار أردني بحيث بلغت (1%) لكليهما. وبلغت أدنى فترة زمنية في تلقي المعونة سنة واحدة فقط، أما أعلى فترة فقد تساوت مع عمر الصندوق وبلغت (22) سنة. كما أن (98.4%) من الأسر عينة الدراسة يرون أن مقدار المعونة التي يتقاضونها من صندوق المعونة الوطنية غير كافية.
12. غالبية أفراد عينة الدراسة وبنسبة (96.9%) لا يتلقون أي معونة أو دعم من أي جهة أخرى سوى صندوق المعونة الوطنية. حيث أن فقط (254) أسر من أصل (2690) أسرة لديها مصادر دخل أخرى. وحسب رأي الأسر عينة الدراسة فإنها تحتاج إلى مصدر دخل آخر يوفر لها بالمتوسط ما يقارب (97) دينار لتتمكن من إعالة أفراد أسرتها.
13. ارتفاع الأسعار مقارنة مع الدخل، والإعاقة والعجز، وعدم الحصول على تعليم مناسب كانت من أبرز أسباب حالة الفقر التي تعيشها الأسر عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذه الأسباب (82%)، (41%)، (23%) وعلى التوالي.

14. من أبرز الحلول المقترحة ومن قبل الأسر عينة الدراسة لحل مشكلة الفقر التي يعيشونها تمثلت بزيادة المبلغ المخصص للمعونة الوطنية، وتخفيض الأسعار، وتعليم الأبناء وبنسبة موافقة بلغت (93%)، (90%)، (56.7%) لكل منها وعلى التوالي.

15. غالبية أفراد عينة الدراسة وبنسبة عالية بلغت (92%) يعتقدون بأهمية دور الحكومة في معالجة ظاهرة الفقر المتفشية في أسرهم. وأن أبرز جوانب هذا الدور برأيهم يتمثل في الحد من ظاهرة غلاء الأسعار، وزيادة مخصصات المعونة، وزيادة الأجور والرواتب، وتقديم مساعدات للفقراء.

16. (16%) من الأفراد عينة الدراسة يعتقدون بأهمية دور القطاع الخاص في معالجة ظاهرة الفقر التي يعيشونها. من حيث توظيف العاطلين عن العمل بتوفير فرص عمل لهم، وتقديم مساعدات مادية وعينية للفقراء، وكذلك فتح مشاريع استثمارية وخيرية في المناطق الفقيرة.

17. (61%) من أفراد عينة الدراسة يعتقدون بأهمية دور الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ومؤسسات القطاع المدني في معالجة ظاهرة الفقر التي يعيشونها. وأن أبرز جوانب هذا الدور برأيهم يتمثل في تقديم مساعدات مادية وعينية، وتفعيل دور الزكاة، وتقديم مواد تموينية.

2-5 التوصيات

في ضوء نتائج هذه الدراسة، فقد تم اقتراح عدد من التوصيات، والتي إذا ما تم أخذها بعين الاعتبار من قبل صانعي القرار، فإنه من المعتقد أن تنعكس إيجابياً على حل مشكلة الفقر في محافظة اربد. وهذه التوصيات هي:

1. إنشاء مؤسسة حكومية متخصصة في تقديم الخدمات الفنية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة (اختيار نوعية المشروعات الملائمة، ووسائل الإنتاج الأكثر كفاءة، إضافة لاحتياجات الأسواق من السلع) برسوم رمزية بغرض تمكين الفقراء العاطلين عن العمل من البدء في تنفيذ مشروعات صغيرة.

2. إيلاء الأسر الفقيرة الرعاية والاهتمام من خلال دعم تشجيع العمل الخاص وخاصة لأفرادها الشباب، وذلك بتمليكهم مصلحة خاصة عن طريق أسلوب التمويل التتموي، بعد إكسابهم الخبرات والمهارات الفنية والإدارية في مجال العمل، هذا بجانب المتابعة الإرشادية الفنية والإدارية لهذه المشاريع وتقديم الدعم لها عند اللزوم لضمان نجاحها.

3. الاهتمام بإقامة الندوات والمحاضرات الخاصة بتنقيف الأسر الفقيرة بأهمية تنشئة الأبناء وتدريبهم على الاعتماد على النفس والعمل الحر، وتشجيعهم على العمل.

4. يجب البحث عن مشاريع يتطلب إنشاؤها عمالة كبيرة وفنية متنوعة، أو مجموعة من المشاريع الصغيرة التي تستقطب مجموعة كبيرة من العمالة كمشاريع استصلاح الأراضي وبناء الطرق والجسور ومصانع الألبسة، خاصة أن وطننا بحاجة إلى مثل هذه المصانع الخفيفة، على أن تقام مثل هذه المشاريع في المناطق التي تعاني من ظاهرة الفقر.

5. الطلب من الجهات المانحة للمعونات والقروض الصغيرة تبسيط الإجراءات على المواطنين من الأسر الفقيرة والتي سيكون له انعكاس ايجابي في مجابهة الفقر.

6. هناك ضرورة ملحة لإيجاد سجلات بالأسر الفقيرة في كافة المواقع في القرى والمحافظات يتم من خلالها متابعة ومراقبة أين وصلت حالة الفقر في هذه الأسر من خلال الملفات التي تحتوي على كافة المعلومات وأشكال الدعم المقدم لها وماذا اثر هذا الدعم في هذه الأسرة وماذا قدم لها من حلول ناجعة.

7. يجب العمل على إعفاء أبناء كافة الأسر الفقيرة من الرسوم الدراسية، كما يتطلب الأمر توفير عدد من المقاعد الدراسية في الجامعات للطلبة الجامعيين من ذوي الأسر الفقيرة، على أن يتم تأمين رسومهم الجامعية على الأقل.

8. مناقشة شركات القطاع الخاص في الأردن المساهمة في مجابهة الفقر من خلال المؤسسات المعنية بذلك.

9. منح أولوية التشغيل لأفراد الأسر الفقيرة، مع وجود نسبة لذوي الاحتياجات الخاصة. وقد يتم توفير بعض الخصومات الضريبية للشركات الخاصة تبني مثل هذه السياسة في أولوية التشغيل.

10. تبني برامج تنظيم الأسرة وخاصة في الأسر الفقيرة.

11. تخفيض أسعار السلع الغذائية للأسر الفقيرة سواء بدعم أسعارها أو بتخصيص نظام البطاقات التموينية لتلك الأسر ما أمكن.

12. توطيد علاقات الثقة والتعاون الوثيق والشراكة الحقيقية بين مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتضافر الجهود بين هذه الفعاليات وبين المؤسسات الإقليمية والدولية للتنمية للحد من ظاهرة الفقر والعمل على علاجها.

13. تقرير مبدأ مشاركة الفقراء وذلك من خلال إشراكهم برسم السياسات واقتراح الحلول لإخراجهم من دائرة الفقر.

14. النظر بإمكانية مساعدة الأسر التي تحتاج إلى سكن أو ترميم أو توسعه منازلهم بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية.

15. رفع قيمة المعونة وربطها بخطر الفقر للأسرة ومعدل التضخم وان تكون المعونة مؤقتة وليست دائمة إلا لفئات محددة.

ملحق رقم (1)

استبانه الفقر والبطالة في محافظة اربد

رقم الاستبانة:-----

اللواء:-----

أختي المواطنة/ أخي المواطن

يقوم مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع في جامعة اليرموك بإجراء دراسة ميدانية تهدف للحصول على بعض البيانات المتعلقة بواقع الفقر والبطالة في محافظة اربد، بهدف مساعدة صناع القرار على اتخاذ قرارات سليمة فيما يتعلق بالسياسات الواجب انتهاجها للحد من معدلات الفقر ووضع البرامج الملائمة التي من شأنها إخراج الفقراء من دائرة العوز والفقر.

لذا نأمل سعة الصدر من الأخوات والإخوة واخذ الوقت الكافي في تعبئة الاستبانة المرفقة، علما بان البيانات التي سوف تقدمها لن تستخدم إلا لتحقيق غايات وأهداف الدراسة وسوف تعامل بسرية تامة.

مع شكرنا الجزيل

الباحثون

1. العنوان: ثواء قضا مدينة قرية تجمع
2. المستوى التعليمي لرب الأسرة:
 أمي ابتدائي إعلمي ثانوي كلية مجتمع جامعي
3. الحالة الاجتماعية لرب الأسرة:
 أعزب متزوج أرمل مطلق
- 04 الجنس: ذكر أنثى
5. عدد أفراد الأسرة: (-----)
6. عدد الأشخاص العاملين في الأسرة : (-----)
- 07 عدد الأشخاص القادرين والراغبين في العمل ولكنهم عاطلين بسبب عدم وجود فرصة عمل مناسبة :
(-----)
- 08 عدد الأشخاص العاطلين بسبب الإعاقة أو العجز : (-----)
- 09 نوع السكن:
 دار شقة خيمة أخرى
- 010 نوع حيازة السكن
 ملك مستأجر بدون مقابل
 أخرى (يرجى تحديدها) -----
- 011 إذا كان البيت مستأجر فما هي الأجرة الشهرية (-----)
12. عدد الغرف الكلية في السكن (-----)
13. هل لدى الأسرة أي نوع من التامين الصحي نعم لا
- 014 في حالة الإجابة بنعم ، اذكر نوع التامين: (-----)

015 في حالة الإجابة بلا على السؤال 13 أعلاه كيف تسير الأسرة أمورها في حالة الحاجة لمراجعة طبيب أو مركز

صحي -----

16. فئة المعونة:

- أسرة أيتام أرملة أيتام العاجزين عجزا كليا
- أسرة السجناء والمعتقلين المسنونون واسرهم
- الأسر البديلة المطلقة الحالات الخاصة
- أردنية متزوجة من غير أردني لا معيل لها.
- اسر المفقودين والغائبين غيبة منقطعة لا نقل عن عام.
- الحالات الإنسانية زوجة غائب/ أرملة
- المرأة التي لا معيل لها / عزباء معاقين
- أخرى (يرجى ذكرها) -----

017 هل تعتقد بان مقدار المعونة التي تحصل عليها كافية: نعم لا

018 إذا كانت الإجابة ب (لا) ما هو المبلغ الشهري الذي تعتقد انك تحتاجه لإعالة أسرته: (-----)

019 هل لديك الرغبة في العمل والاستغناء عن معونة الصندوق: نعم لا

020 إذا كانت الإجابة ب (لا) على الفقرة (19) فما هي الأسباب وراء ذلك:

- الدخل المتأتي من العمل قريب من أو اقل من مقدار المعونة
- لا يوجد فرصة عمل مناسبة
- عدم الرغبة بالعمل
- أسباب أخرى: (يرجى ذكرها) -----

21. ما هي الفترة الزمنية التي مضت على تلقيك المعونة الوطنية (-----)

22. هل تتلقى الأسرة أي معونة أو دعم من جهات اخرى: نعم لا

023 إذا كان الجواب بنعم فما هو مصدر هذه المعونة (-----)

024 دخل الأسرة الشهري بالدينار من العمل المباشر: (-----)

025 دخل الأسرة الشهري من صندوق المعونة الوطنية: (-----)

026 دخل الأسرة الشهري من التقاعد: (-----)

027 دخل الأسرة الشهري من الضمان الاجتماعي: (-----)

028 دخل الأسرة الشهري من صندوق الزكاة: (-----)

- 029 دخل الأسرة الشهري من لجان الزكاة : (-----)
- 030 دخل الأسرة الشهري من حوالات من الأقارب: (-----)
- 031 دخل الأسرة الشهري من مصادر أخرى : (-----)

32. من وجهة نظرك ما هي الأسباب وراء حالة الفقر التي تعيشها الأسرة

عدم تنظيم النسل وكثرة عدد الأولاد

عدم الحصول على تعليم مناسب

ارتفاع الأسعار مقارنة بالدخول

البطالة وعدم وجود فرصة عمل مناسبة

الإعاقة أو العجز

الكسل إرادة الله (النصيب)

غياب دور القطاع الخاص (الشركات الخاصة)

أسباب أخرى (يرجى ذكرها)-----

33. من وجهة نظرك ما هو الحل الأمثل لمشكلة الفقر التي تعاني منها الأسرة:

أن أجد أي فرصة عمل. أن أجد فرصة عمل مناسبة.

زيادة المبلغ المخصص للمعونة الوطنية.

تخفيض الأسعار.

تعليم الأبناء.

أخرى (يرجى نكرها):-----

034 هل تعتقد ان للحكومة دور في معالجة الفقر: نعم لا

035 في حالة الإجابة بنعم، من وجهة نظرك ما هو هذا الدور:

036 هل تعتقد ان للشركات الخاصة دور في معالجة الفقر: نعم لا

037 في حالة الإجابة بنعم، من وجهة نظرك ما هو هذا الدور:-----

038 هل تعتقد ان للجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى دور في معالجة الفقر:

نعم لا

039 في حالة الإجابة بنعم، من وجهة نظرك ما هو هذا الدور:

040 ما هي المهارات والقدرات التي تتوافر لديك: (يرجى ذكرها).

041 ما هي المهارات التي تتفصك وتتمنى التدريب عليها لدخول سوق العمل:-----

42. لو اتيح لك أن تحصل على فرصة لعمل مشروعك الخاص بدل من الاعتماد على المعونة الوطنية هل توافق على ذلك:

لا نعم

043 في حالة الإجابة بنعم ما هو المشروع الذي ترغب بإقامته:-----

044 وفي حال الإجابة لا ما هي الأسباب وراء ذلك:-----

045 لو كنت مسؤولاً فما هي الطرق أو الوسائل التي تقترحها للحد من مشكلة الفقر والبطالة:

أية ملاحظات أخرى تراها مناسبة:-----

ملحق رقم (2): الخطة الزمنية لتنفيذ الدراسة

أسابيع التنفيذ																النشاط				
شهر حزيران				شهر أيار				شهر نيسان				شهر آذار					شهر شباط			
4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1	
																				01 المرحلة التحضيرية:
																				أ) تجميع البيانات من المصادر الثانوية وتنظيمها وتفقيحها
																				ب. إعداد الاستبانة واختيار وتدريب مساعدي البحث
																				ج) حصر أماكن مجتمع الدراسة وتحديد حجم العينة
																				02 مرحلة جمع البيانات
																				03 إدخال البيانات
																				04 تحليل البيانات
																				05 كتابة النتائج والتقرير الأولي
																				06 عرض النتائج ومسودة تقرير البحث للأستاذ رئيس الجامعة
																				07 تسليم التقرير النهائي

ملحق رقم (3): عينة الدراسة

المجموع	المسنون واسرهم	المرأة التي لا معيل لها				الحالات الخاصة	الاسر البديلة	اسر الغائبين والمفقودين	اسر عجزا كليا	اسر السجناء والمعتقلين	اسر الايتام	معوثة وتاهيل	الفئة
		زوجة غير الاردني	مطلقة	عزباء	ارملة								
اريد													
49	14	0	7	2	6	0	2	0	9	2	7	0	اريد الرئيسي
107	37	0	13	6	13	0	1	0	27	3	7	0	اليارحة
93	30	0	14	6	8	0	2	1	18	1	13	0	الحي الجنوبي
84	26	0	16	4	7	0	1	1	16	1	12	0	الحي الشرقي
167	60	2	20	5	19	0	2	1	35	4	19	0	الحي الشمالي
1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الخراج
28	12	0	5	3	1	0	0	0	4	0	3	0	المغير
19	8	0	2	2	0	0	0	0	3	1	3	0	بشرى
46	17	1	7	2	3	0	1	0	10	1	4	0	بيت راس
13	6	0	3	1	0	0	0	0	2	0	1	0	بيت يافا
28	9	1	4	1	2	0	0	0	7	1	3	0	حكما
27	12	0	2	2	2	0	1	0	5	0	3	0	حوارة
6	3	0	0	0	1	0	0	0	1	0	1	0	حور
103	36	0	13	5	13	0	2	0	21	3	10	0	حي الموجه
12	6	0	1	1	0	0	0	0	3	0	1	0	سال
12	3	0	2	1	1	0	0	0	3	0	2	0	علعال
11	6	0	2	1	0	0	0	0	1	0	1	0	فوعرا
8	3	0	1	1	0	0	0	0	2	0	1	0	كفر جازير
29	11	0	7	1	1	0	0	0	6	1	2	0	كفر يوبا
5	2	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	0	كفر عان
129	47	0	14	6	15	1	2	1	30	3	10	0	مخيم اريد
2	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مرو
5	3	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	ناطفة
الوسطية													
8	3	0	2	1	0	0	0	0	1	0	1	0	حورفا
12	6	0	2	0	1	0	0	0	2	0	1	0	دوقره
7	4	0	1	0	0	0	0	0	1	0	1	0	زحر
12	6	0	1	1	0	0	0	0	3	0	1	0	سوم
13	7	0	3	0	0	0	0	0	2	0	1	0	قميم
19	9	0	3	1	1	2	0	0	1	0	2	0	كفر اسد
بني كنانه													
6	3	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2	0	الخريبه
6	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	2	0	الرفيد
18	9	0	1	1	0	1	0	0	4	0	2	0	مخيبه تحتا
13	5	0	1	2	1	0	0	0	2	0	2	0	مخيبه فوقا
13	4	0	2	1	2	0	0	0	2	0	2	0	ام قيس
29	15	0	2	2	1	1	0	0	5	0	3	0	حاتم
8	2	0	1	1	1	0	0	0	2	0	1	0	حيراص

17	7	0	2	2	1	0	0	0	2	1	2	0	حرثا
13	4	0	2	1	0	0	0	0	2	1	3	0	حرثا
13	6	0	2	1	1	0	0	0	1	1	1	0	خرجا
30	10	0	4	2	1	1	0	0	5	1	6	0	سحم الكفارات
9	3	0	1	0	2	0	0	0	2	0	1	0	سمر
7	5	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	عقربا
23	7	0	3	3	2	1	0	0	3	0	4	0	كفر سوم
17	6	1	2	0	2	1	1	0	2	0	2	0	مثلث سما الروسان
36	14	0	4	2	5	1	1	0	5	0	4	0	ملكا
11	4	0	2	1	1	0	0	0	1	0	2	0	بيلا
بني عبيد													
38	12	0	4	2	3	0	1	0	8	0	8	0	الحصن
42	12	0	6	2	2	0	1	0	7	0	12	0	الصريح
28	9	0	5	2	2	0	1	0	3	0	6	0	النعيمه
19	6	0	4	1	1	0	0	0	3	0	4	0	ايون
11	5	0	0	1	0	0	0	0	2	1	2	0	كنم
104	31	0	14	5	10	0	1	1	18	0	24	0	مخيم الشهيد
الطيبة													
53	12	0	7	1	6	0	1	0	15	1	10	0	الطيبة
10	3	1	1	0	1	0	0	0	3	0	1	0	دير السعنه
36	10	0	5	2	4	0	0	1	8	0	6	0	صما

المجموع	المسنون واسرهم	المرء التي لا معيل لها				الحالات الخاصة	الاسر البديلة	اسر الغائبين والمفقودين	اسر عجزا كليا	اسر السجناء والمعتقلين	اسر الايتام	معونة وتاهيل	الفئة
		زوجة غير الاردني	مطلقة	عزباء	ارملة								
الكورة													
2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	ابوالقين	
24	10	0	2	1	0	0	0	0	6	1	4	0	الاشرفية
7	4	0	1	0	0	0	0	0	1	0	1	0	بيت ايدس
15	7	0	3	1	0	0	0	0	2	0	2	0	تبنه
40	16	0	4	4	0	0	0	0	8	0	8	0	جديتا
14	5	0	2	1	1	0	0	0	2	0	3	0	حفين
11	6	0	0	0	0	0	1	0	3	0	1	0	جنين الصفا
54	19	0	8	2	1	0	1	1	15	0	7	0	دير ابي سعيد
8	3	0	1	1	0	0	0	0	1	0	2	0	زمال
18	7	0	4	0	0	0	0	0	2	1	4	0	سموع
18	9	0	2	2	0	0	0	0	2	0	3	0	كفر ابيل
27	10	0	2	1	0	0	1	0	8	1	4	0	كفر الماء
10	4	0	2	1	0	0	0	0	1	0	2	0	كفر راكب
23	13	0	3	1	1	0	0	0	3	0	2	0	كفر عوان
المزار													
15	8	0	1	1	1	0	1	0	1	0	2	0	ارحابا
50	24	0	8	5	3	0	0	0	7	1	2	0	المزار
5	2	0	0	0	2	0	0	0	1	0	0	0	جحفية
5	2	0	1	0	0	0	0	0	1	0	1	0	حبيكا
5	3	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	زوبيا
16	6	0	1	0	4	1	0	0	3	0	1	0	دير يوسف
3	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	صمد
14	6	0	2	1	1	0	0	0	2	0	2	0	عنيه
الرمثا													
24	5	0	4	1	2	0	1	0	6	0	5	0	اليويضة
133	31	0	23	2	9	0	3	0	41	2	22	0	الحي الغربي
7	3	0	1	0	0	0	0	0	2	0	1	0	الذنيبه
112	27	0	18	6	5	0	3	1	27	2	23	0	الرمثا
39	17	0	3	2	0	0	0	0	8	1	8	0	الشجرة
47	10	0	8	3	2	0	1	0	10	1	12	0	الطره
14	2	0	3	1	1	0	1	0	2	0	4	0	عمر او ه
الاغوار													

20	9	0	1	0	2	1	0	0	3	0	4	0	ابوسيدو
106	47	0	13	3	12	2	2	0	18	1	8	0	الشونة الشماليه
44	20	0	3	4	4	2	0	0	8	0	3	0	الشيخ حسين
14	7	0	0	0	2	2	0	0	1	0	2	0	العديسيه
136	50	1	9	4	16	5	3	0	27	2	19	0	المشارع
43	20	0	3	2	2	1	0	0	10	1	4	0	المنشيه
104	40	1	7	5	8	5	1	0	22	1	14	0	كريمه
55	22	0	4	2	7	2	1	0	9	0	8	0	وادي اليابس
51	21	0	5	3	6	2	2	0	6	0	6	0	وقاص

ملحق رقم (4)

المصادر والمراجع

Joyce, Allen E., Thompson Alton, Rural Poverty Among Racial and Ethic Minorities, *American Journal of Agricultural Economics*, Dec 1990, Vol. 72, issue 5, p. 2.

-الأجندة الوطنية-الأردن، الفصل التاسع، 2006.

-اشتويوي، موسى، مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر ، ورقة عمل، اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول الشرق العربي 29-18، تشرين ثاني 1997.

-اشتويوي، موسى، مكافحة الفقر والبطالة عند الشباب الأردني من منظور السياسات الاجتماعية"، ورقة عمل، أعمال الملتقى الوطني الثالث للسكان والتنمية في آذار، 2008.

-أماريتا، صن، التنمية حرة: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، العدد

(303)، السنة 2004، الطبعة الأولى، ص 113.

-باقر، محمد حسين، الفقر في المنطقة العربية المفاهيم ومنهجيات القياس، 2007.

-باقر، محمد حسين، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مكافحة وإزالة الفقر، الجزء الثاني، 1997.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2004.

-البنك الدولي، تقييم الفقر في الأردن، الجزء الأول، 2004.

-تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية، نقلاً عن موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي-الأردن، 2005.

-تقرير مشروع تحسين الفرص للنساء، 2006. على الرابط التالي:
-جريدة الرأي الأردنية، تحويل المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية إلى منتجين، بتاريخ 2006/8/24.

-جمال الدين، أحمد، التنمية حق من حقوق الإنسان، مجلة العربي، العدد (538)، السنة 2003،
وزارة الإعلام، الكويت، ص 37.
-حداد، أنطوان، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد الثاني، الأمم المتحدة، 1996.

-الحديد، مناور، والخطيب، حازم، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة اربد للبحوث والدراسات، 9(1): 113-157، 1995.
-الحنيطي، دوخي والطيب، سعود (2005)، تقدير خطي الفقر المدقع والمطلق ونسبة الأسر الفقراء في بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن بالمقارنة مع خط الفقر الوطني الرسمي، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج32، ع1، الجامعة الأردنية.
-الخصاونة، محمد وعبد السلام النعيمات وعبيد الروضان، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1998.

-رطروط، فواز، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل في الأردن بمطلع الألفية الثالثة، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد السابع المشروعات الصغيرة: أداة فاعلة لمواجهة الفقر، 29-31 تموز (يوليو) 2007، جامعة اليرموك
-الرفاعي، محمد عبدالله، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي الأول-عمان، 2007.
-الشخاترة، حسين، التجربة الأردنية في تحليل وقياس الفقر، مجلة العمل، العدد (83)، السنة 1998، ص 17.

-شخاتره، حسين وآخرون، البطالة والفقر: واقع وتحديات، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

-الشناق، بركات، برنامج (الأسر المنتجة) الممول من وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة تقويمية للمشاريع في محافظة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2007.
-الصقور، محمد، الشيخ، عمر، عيسى، إبراهيم، الشريدة، خالد، والنسور، فتحي، الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان. 1989.

- صندوق التنمية والتشغيل، دليل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية في الأردن، 2006.
- صيام، أحمد زكريا، دور الإصلاحات المالية في الحد من الفقر في ظل العولمة- الأردن أنموذجاً - ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد السابع المشروعات الصغيرة: أداة فاعلة لمواجهة الفقر، 29 -31 تموز (يوليو) 2007، جامعة اليرموك.
- العرب، محمد عز، "الفقر في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد (125)، السنة 2006، ص ص 254-260.
- قيره، إسماعيل وآخرون، عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، 2003.
- كشك، حسنين، أسباب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف له، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 1997.
- كورتل، فريد، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر، ص: 182.
- مريان، نادر، واقع الفقر في الأردن، في البطالة والفقر واقع وتحديات، تأليف: حسين شخاترة وآخرون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.
- المصري، سلوى، تشخيص الفقر في الأردن، 2002.
- مهيدات، عبد الرحمن، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الأردن. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد السابع المشروعات الصغيرة: أداة فاعلة لمواجهة الفقر، 29 -31 تموز (يوليو) 2007، جامعة اليرموك.
- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، الجزء (17)، 1996، ص 376.
- وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية، استراتيجية محاربة الفقر وزيادة الإنتاجية الاجتماعية، الحزمة الاجتماعية، 1996.